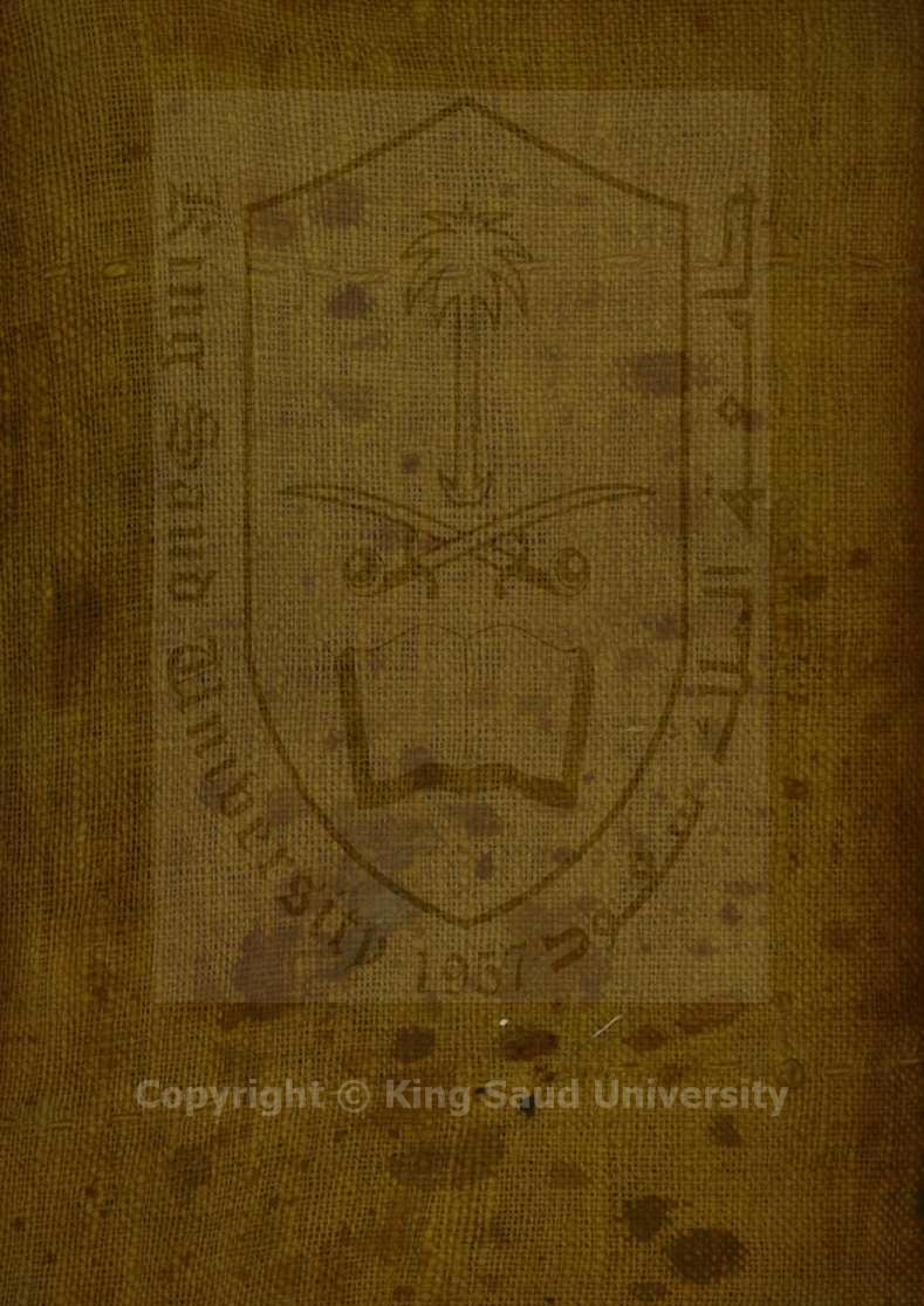

1957

١٦٠٠٨/٢ شرح رسالة التصورات والتصديقات للقطب الرازي، تأليف ميرزا احمد، مير (ميرزاجه) بن محمد - ١١٠١هـ. كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً.

١٤ق ١٢س ١٩×١٢سم

٧٩٨٧م/١ نسخة حسنة، خطها معتاد (ق١-١٤) ناقصة الآخر، خط نسخ معتاد. طبع الكتاب كما ورد في معجم المطبوعات، بدون تاريخ للطباعة

معجم المطبوعات ٢: ١٨٩٢؛ معجم المؤلفين ١٢: ٧٠

١- المنطق ٢- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح ميرزا احمد على رسالة التصورات والتصديقات د- شرح الهروي على القطب الرازي

٦/١٧٧٣
٢٠/١١/١٤١٩هـ

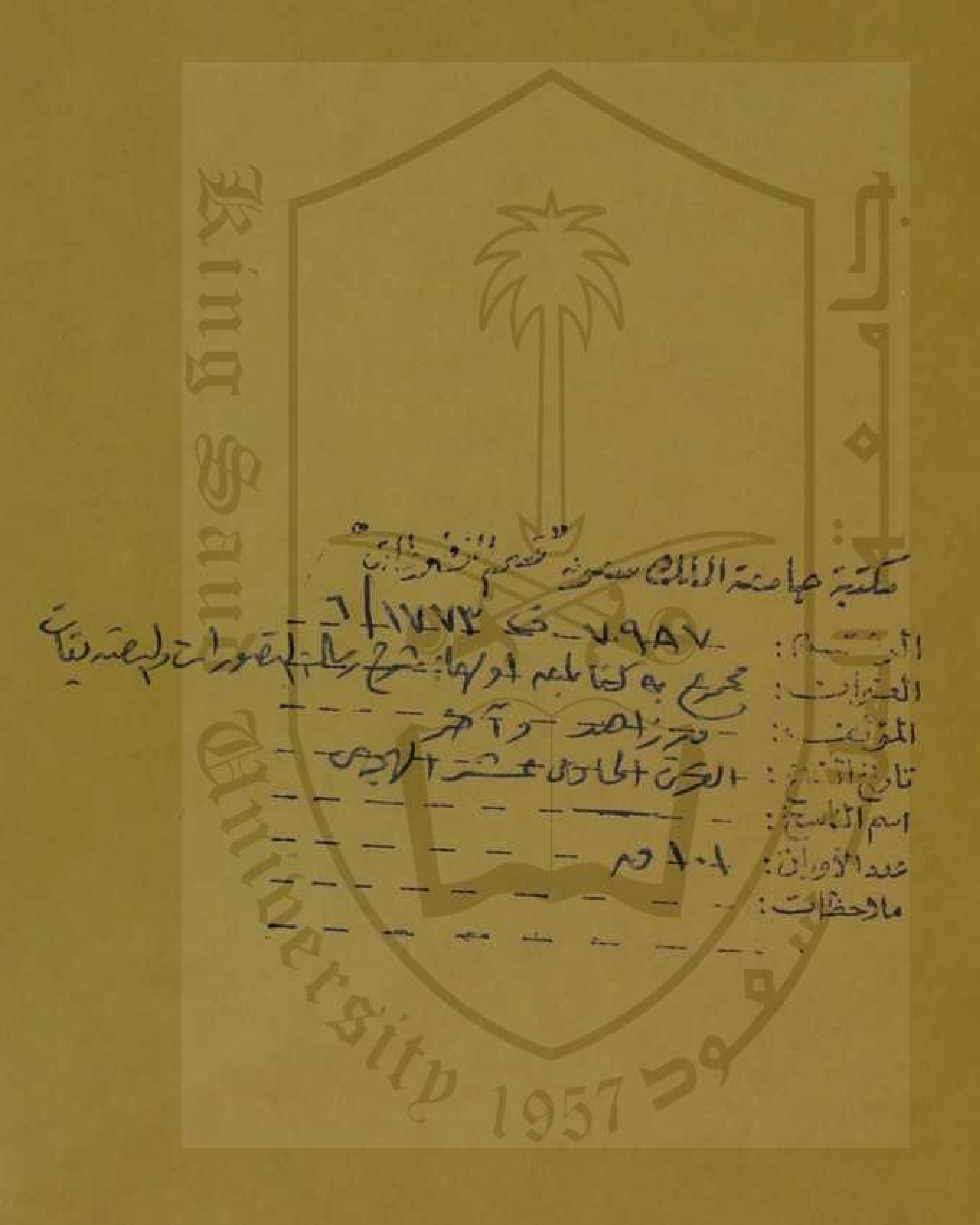
١٦٠٠٨/٣ (حاشية على رسالة التصورات والتصديقات للقطب الرازي) لم يعلم المؤلف. كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً.

١٩×١٢سم
١٩س
٢٣ق

٧٩٨٧م/٢ نسخة حسنة، خطها (ق١٥-٢٧) خط نسخ معتاد بها آثار تلوث والأوراق منفرطة.

١- المنطق ٢- تاريخ النسخ

٦/١٧٧٣
٢٠/١١/١٤١٩هـ



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٠٩٨٧ ف ١١٧٧٣ أ ٦

العنوان: مجموع به كتابان أولهما شرح رسالة المقولات للبهشتي

المؤلف: محمد الصعيدي وآخر

تاريخ النسخ: القرن الحادي عشر الهجري

اسم الناسخ: —

عدد الأوراق: ١٠٩ ق

ملاحظات: —

شرح علامۀ هروی علی رسالۀ قطب الدین رازی

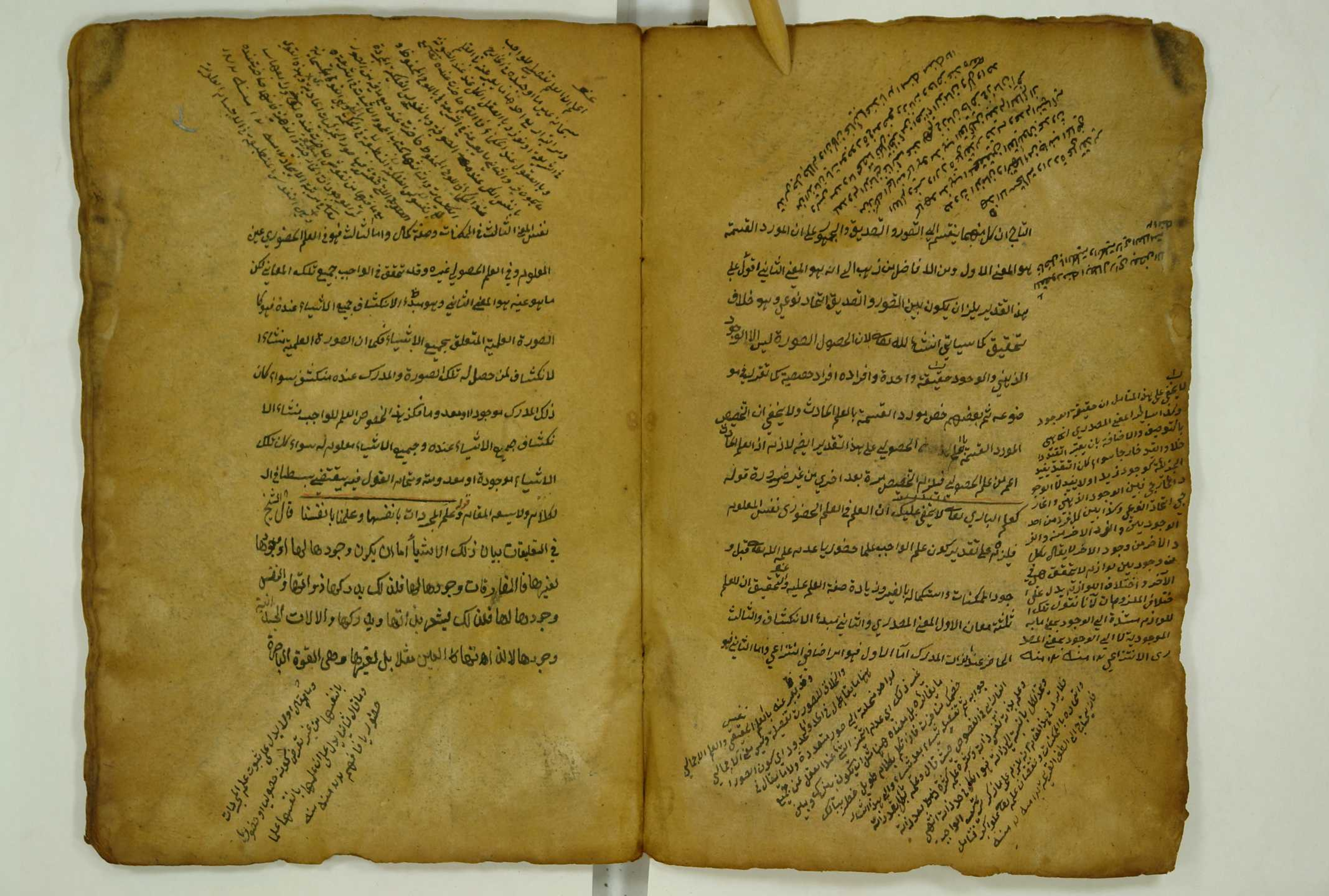
نادر الوجود ونسخۀ [illegible] عجیبی

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

الحمد لله ذي الحكمة البالغة وحجته الساطعة العظيم شانه والعميم احسانه الو
لي للخير وبالله التوفيق والمفيض لتصور والتصديق والصلوة والسلام على
من كان صوادق التصديقات لطبايعها متوجهة الى حضرته لاقدس و
حقايق التصورات بانفسها مايلت الى جنابه المتقدس فخر وجه المعارك الالات المعقو
تصوراتها وتصديقاتها ونفسه العليا منبع العقليات نظرياتها وفطرياتها
وعلى آله الابرار واصحابه الخيار عظماء النفس القدسية وسبا مجالس الاحديات
المراسم العلم واليقين محيات معالم الملة والدين وبعد فيقول العبد المسكين
بعناية الله القوي محمد زاهد بن محمد اسلم الهروي صانهم الله تعالى
عن شر كل غبي وغوي لما كان مبحث التصور والتصديق
من نفائس مطالب العلمية ولطائف المآرب اليقينية وكانت الرسالة
التي الفها جناب العلامة وتحرير الفهامة مايد تبايد السماوي
وقطب الملة والدين الرازي في هذا المبحث الشريف والمطلب المنيف حاوية على
امهاتها ومحتوية على مهماتها فاردت شرح الاسرارها و

في الحاشية الحمد

وضيقاتها وكشف استارها وخبايا تهافها حد لا طالع المذهب الصحيح
وان خالفت المشهور واخذ الحق الصحيح وان لم يساعده الجمهور فيها انا اشرع
في المقصود مستفيضا من ولي الجود والجود قوله العلم الذي هو مورد
القسمة اقول كان المراد بالعلم المتجدد علم يتحقق كل فرد منه بعد
تحقق الموصوف فهو يشمل العلم الحصولي والعلم الحضوري لذاتنا
لبعض افراده كالعلم المتعلق بصورة العلمية منه يتحقق بعد تحقق الموصوف
لكن جميع افراده ليس كذلك فيه اشارة الى ان المدرك في العلم الحصولي
قد يكون حاضرا كالمبصر فالاولى ان يقال علم حصولي لا حضوري كما ذ
هب اليه صاحب الاشراق ويمكن ان يقال فهذا المقام العلم الذي
هو مورد القسمة في فواتح كتب المنطق ينبغي ان يكون له دخل في الا
كتسابات التصورية والتصديقية واختصاص بهما وما هو الا
علم حصولي اعلم ان العلم الحصولي يطلق على معنيين الصورة
الحاصلة وحصول صورة قال العلامة الشيرازي في الدرة



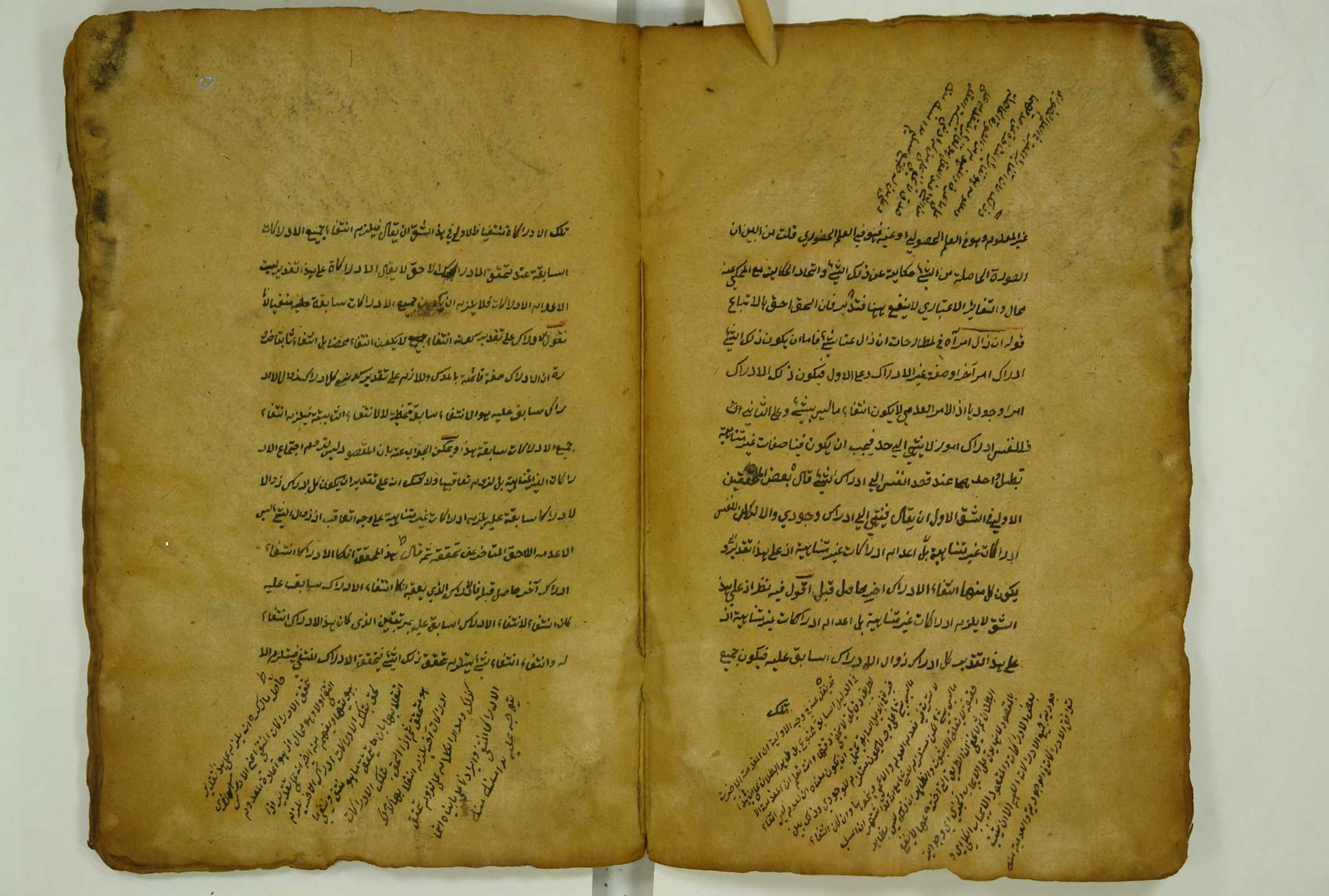
التاج ان كلا منهما ينقسم الى التصور والتصديق والجمهور على ان المورد القسمة
هو المعنى الاول ومن الافاضل من ذهب الى انه هو المعنى الثاني اقول على
هذا التقدير يلزم ان يكون بين التصور والتصديق اتحاد نوعي وهو خلاف
التحقيق كما سياتي انشاء الله تعالى لان الحصول الصورة ليس الا الوجود
الذهني والوجود حقيقة واحدة وافراده افراد حصصية كما تقرر في مو
ضوعه ثم بعضهم خص مورد القسمة بالعلم الحادث ولا يخفى ان التخصيص
المورد القسمة بالعلم الحادث الحصولي على هذا التقدير ايضا لازم اذ العلم الحادث
اعم من علم الحصولي فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى من غير ضرورة قوله
كعلم الباري تعالى لا يخفى عليك ان العلم في العلم الحضوري نفس المعلوم
فيلزم على التقدير كون علم الواجب علما حضوريا عدم علم الله تعالى قبل و
جود الممكنات واستكماله بالغير وزيادة صفة العلم عليه والتحقيق ان للعلم
ثلثة معان الاول المعنى المصدري والثاني مبدأ الانكشاف والثالث
الحاضر عند المدرك اما الاول فهو امر اضافي انتزاعي واما الثاني فهو

نفس المعنى الثالث في الممكنات وصفة كمال واما الثالث فهو في العلم الحضوري عين
المعلوم وفي العلم الحصولي غيره وقد تحقق في الواجب جميع تلك المعاني لكن
ما هو عينه هو المعنى الثاني وهو مبدأ الانكشاف جميع الاشياء عنده فهو كما
الصورة العلمية المتعلق بجميع الاشياء فكما ان الصورة العلمية منشاء
لانكشاف لمن حصل له تلك الصورة والمدرك عنده منكشف سواء كان
ذلك المدرك موجودا او معدوما فكذا في خصوص العلم للواجب منشاء الا
نكشاف جميع الاشياء عنده وجميع الاشياء معلوم له سواء كان تلك
الاشياء موجودة او معدومة وتمام القول فيه يقتضي بسطا في ال
كلام ولا يسعه المقام قوله وعلم المجردات بانفسها وعلمنا بانفسنا قال الشيخ
في التعليقات بيان ذلك الاشياء اما ان يكون وجودها لها او وجودها
لغيرها فالمفارقات وجودها لها فلذلك يدرك ذواتها والنفس
وجودها لها فلذلك يشعر بذاتها ويدركها والالات الجسمانية
وجودها لا لها انها كالعين مثلا بل لغيرها وهي القوة الباصرة



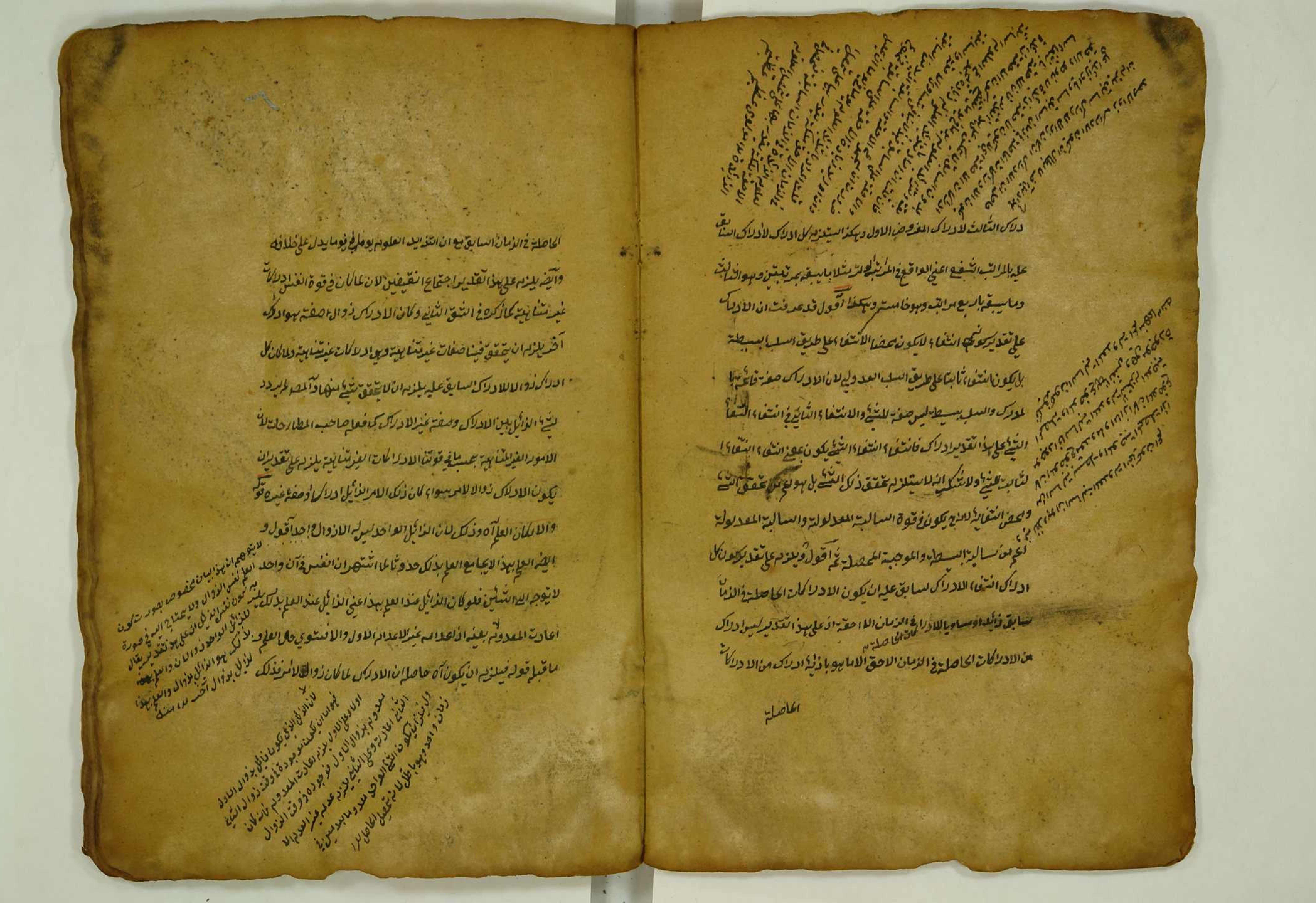
فلذلك لا تدرك ذاتها وليس كذلك النفس وقد زاد عليه في موضع آخر وقال ان
وجد اثر من ذاتي في ذاتي كنت ادرك ذاتي كما ادرك شيئا اخر بان يوجد منه اثر
في ذاتي ولكن ليس لوجود الاثر الذي ادركته منه ذاتي تأثير في ادراكي لذاتي الا بسبب
وجوده لي واذا كان وجودي لي لم يحتج في ادراكي لذاتي الى ان يوجد اثر آخر في سوى
ذاتي اقول حاصله ان التعقل هو وجود شيء وحصوله للذات المجردة فالمجردا
لما كان وجودها لانفسها يكون تعقلها الخ بذواتها فتعقلها بالمعنى المصدري
وهو عين وجودها لها وتعقلها بالمعنى الحاضر عند المدرك هو عين ذواتها
المجردة ومما ينبغي ان يعلم انه ليس بين العاقل والمعقول ههنا تغاير الا حقيقة
ولا اعتبار اذ ليس ههنا حيثية تقييدية موجبة للتكثر ومن ذهب الى ذلك فقد
اخطأ كيف والذات الماخوذة مع الحيثية الاعتبارية يعتبرها العقل والعلم
المتعلق بها علم حصولي فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وا
لتصديق يستدعي الخ لا يقال التصديق هو الادراك وقوع النسبة او لا و
قوعها ولا شك انه وقوع النسبة من الصور الذهنية لا من الاعيان الخا

رجية والعلم المتعلق بالصورة الذهنية ومكتنف علم حضوري واللازم اجتماع ا
لمثلين بل الامثال لانا نقول العلم المتعلق بالصورة الذهنية من حيث انها
صورة الذهنية ومكتنف بالعوارض الذهنية علم حضوري واما العلم المتعلق
بنفسها مع قطع النظر عن تلك الحيثية فعلم حصولي والتصديق على تقدير كونه علما
متعلقا بالنسبة من هذا القبيل وبهذا حصل الفرق بين التصديق وبين الجزء الا
خير من القضية عند الاوائل وبينه وبين القضية عند الامام ومما وقع في الحواشي
الشريفة الشريفية على الشرح الشمسية ان القضية المعقولة هو المفهوم العقلي
المركب من المحكوم عليه وبه والحكم يعني وقوع النسبة او لا وقوعها فهذه المفهو
مات من حيث انها حاصلة في الذهن يسمى قضية والعلم بها يسمى تصديقا عند الا
مام واما عند الاوائل فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي هو وقوع النسبة او لا و
قوعها ليس كما ينبغي فتأمل قوله والعلم الحضوري ليس بحصول صورته فان قلت
قد وقع عن كثير من المحققين ان في تعبير التصور بحصول صورة الشيء في العقل
تسامحا والمراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وهي اعم من ان يكون



غير المعلوم وهو في العلم الحصولي او عينه فهو في العلم الحضوري قلت من البين ان
الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكي عنه
محال والتغاير الاعتباري لا ينفع ههنا فتدبر فان الحق احق بالاتباع
قوله ان زال امر آه في المطارحات ان زال عنا شيء فاما ان يكون ذلك الشيء
ادراك امر آخر او صفة غير الادراك وعلى الاول فيكون ذلك الادراك
امرا وجوديا اذ الامر العدمي لا يكون انتفاء ما ليس بشيء وعلى الثاني ان
فللنفس ادراك امور لا ينتهي الى حد فيجب ان يكون فيها صفات غير متناهية
تبطل واحد منها عند تجدد النفس الى ادراك الشيء قال بعض المحققين
الاولى في الشق الاول ان يقال فينتهي الى ادراك وجودي والا لكان للنفس
ادراكات غير متناهية بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ على هذا التقدير
يكون لا منها انتفاء الادراك اخر حاصل قبل اقول فيه نظر اذ على هذا
الشق لا يلزم ادراكات غير متناهية بل اعدام ادراكات غير متناهية اذ
على هذا التقدير كل ادراك زوال الادراك السابق عليه فيكون جميع

تلك الادراكات منتفيا فالاولى في هذا الشق ان يقال فيلزم انتفاء جميع الادراكات
السابقة عند تحقق الادراك اللاحق لا يقال الادراكات على هذا التقدير ليست
الا اعدام الادراكات فلا يلزم ان يكون جميع الادراكات سابقة عليه منتفيا لانا
نقول الادراك على تقدير كونه انتفاء جميع لا يكون انتفاء محضا بل انتفاء ثابتا خاصة
لان الادراك صفة قائمة بالمدرك والالازم على تقدير كونه كل ادراك زوال الاد
راك سابق عليه يكون الانتفاء السابق متحققا للانتفاء اللاحق فيلزم انتفاء
جميع الادراكات سابقة هذا ويمكن الجواب عنه بان المقصود ليس الا لزوم اجتماع الاد
راكات الغير المتناهية بل لزوم تعاقبها ولا شك انه على تقدير ان يكون كل ادراك زوال
الادراك سابق عليه يلزم ادراكات غير متناهية على وجه التعاقب اذ زوال الشيء السابق
الاعدام اللاحق المتأخر عن تحققه ثم قال بعض المحققين انما الادراك انتفاء
ادراك آخر حاصل قبله فالادراك الذي يعقبه انما انتفاء الادراك سابق عليه
كان انتفاء لانتفاء الادراك السابق عليه بمرتبتين الذي كان هو الادراك انتفاء
له وانتفاء انتفاء شيء يستلزم تحقق ذلك الشيء فيتحقق الادراك المنتفي فيستلزم الا



دراك الثالث لادراك المفروض الاول وهكذا فيستلزم كل ادراك لادراك السابق

عليه بالمراتب الشفع اعني الواقع في المرتبة الثانية مثلا بما سبقه بمرتبتين وهو الثانية

وما سبقه باربع مراتب وهو خامسة وهكذا اقول قد عرفت ان الادراك

على تقدير كونه انتفاء لايكون محضا الانتفاء على طريق السلب البسيطة

بل يكون انتفاء ثابتا على طريق السلب العدولي لان الادراك صفة قائمة بالمدرك

والسلب البسيط ليس صفة للشيء والانتفاء الثاني في انتفاء الشيء

على هذا التقدير ادراك فانتفاء انتفاء الشيء يكون عين انتفاء انتفاء

الثابت للشيء ولا شك انه لا يستلزم تحقق ذلك الشيء بل هو لعم من تحقق الشيء

ومحض انتفائه لانه يكون في قوة السالبة المعدولة والسالبة المعدولة

اعم من سالبة البسيطة والموجبة المحصلة ثم اقول ويلزم على تقدير كون كل

ادراك انتفاء الادراك السابق عليه ان يكون الادراكات الحاصلة في الزمان

سابق زائلة او مساويا للادراك في الزمان اللاحق اذ على هذا التقدير ليس ادراك

من الادراكات الحاصلة في الزمان اللاحق الا ما هو بازائه ادراك من الادراكات

الحاصلة

الحاصلة في الزمان السابق مع ان التذايد العلوم بوملاحظ فوما يدل على خلافه

وايضا يلزم على هذا التقدير اجتماع النقيضين لان عالمان في قوة النفس ادراكات

غير متناهية كما ذكره في الشق الثاني وكان الادراك زوال صفة هو ادراك

آخر يلزم ان يتحقق فيها صفات غير متناهية وهي ادراكات غير متناهية ولما كان كل

ادراك زوال الادراك السابق عليه يلزم ان لا يتحقق شيء منها وايضا لم يردد

لشيء الزائل بين الادراك وصفة غير الادراك كما فعله صاحب المطارحات لان

الامور الغير المتناهية بحسب ما في قوتنا الادراكات الغير متناهية يلزم على تقدير ان

يكون الادراك زوال الامر سواء كان ذلك الامر الزائل ادراكا او صفة غيره قوتك

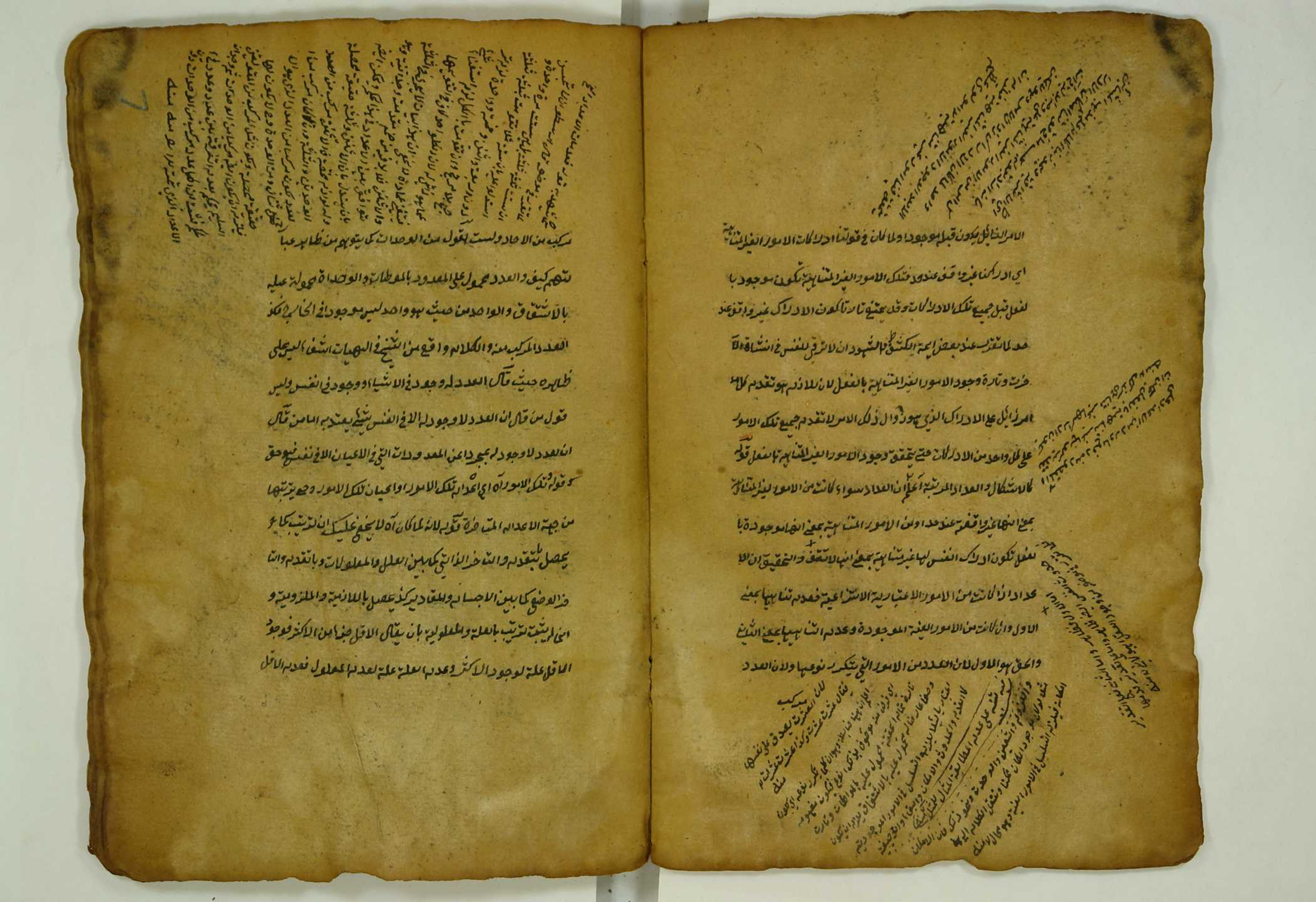
والا لكان العلم آه وذلك لان الزائل الواحد ليس له الا زوال واحد اقول و

ايضا العلم بهذا الاجتماع العلم بذلك حدوثا لما اشتهر ان النفس في آن واحد

لا يتوجه الى الشيئين فلو كان الزائل عند العلم بهذا اعني الزائل عند العلم بذلك يلزم

اعادة المعدوم بعينه اذ اعدامه غير الاعدام الاول والا فتستوي حال العلم و

ما قبله قوله فيلزم ان يكون آه حاصله ان الادراك لما كان زوال الامر فذلك



الامر الذي لا يكون قبله موجودا ولما كان في قولنا ادراكات الامور الغير المتناهية
اي ادراكنا عددا فقط عندنا فتلك الامور الغير المتناهية تكون موجودة با
لفعل قبل جميع تلك الادراكات وقد يمنع تارة بان كون الادراك غير واقف عند
حد لما تقرر عند بعض ائمة الكشف والشهود ان لا ترقي للنفس في النشأة الا
خرة وتارة وجود الامور الغير المتناهية بالفعل لان اللازم هو تقدم كل
امر زايل على الادراك الذي هو زوال ذلك الامر لا تقدم جميع تلك الامور
على كل واحد من الادراكات حتى يتحقق وجود الامور الغير المتناهية بالفعل قوله
كالاشكال والاعداد المترتبة اعلم ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية
بمعنى انها غير واقفة عند حد او من الامور المتناهية بمعنى انها موجودة با
لفعل تكون ادراك النفس لها غير متناهية بمعنى انها لا تقف والتحقيق ان الا
عداد اذا كانت من الامور الاعتبارية الانتزاعية فعدم تناهيها بمعنى
الاول وان كانت من الامور العينية الموجودة فعدم التناهي بمعنى الثاني
والحق هو الاول لان العدد من الامور التي يتكرر نوعها ولان العدد
مركبه

مركبة من الاحاد ولست اقول من الوحدات كما يتوهم من ظاهر عبا
رتهم كيف والعدد محمول على المعدود بالمواطاة والوحدة محمولة عليه
بالاشتقاق والواحد من حيث هو واحد ليس موجودا في الخارج فكذ
العدد المركب منه والكلام الواقع من الشيخ في الهيات الشفاء يدل على
ظاهره حيث قال العدد له وجود في الاشياء ووجود في النفس وليس
قول من قال ان العدد لا وجود له الا في النفس شيئا يعتد به اما من قال
ان العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق
قوله وتلك الامور الخ اي احاد تلك الامور او احاد تلك الامور وجه ترتبها
من جهة الاعداد المتحدة قوله لانه لما كان الخ لا يخفى عليك ان الترتيب كما
يحصل بالتقدم والتاخر الذاتي كما بين العلل والمعلولات وبالتقدم والتا
خر الوضعي كما بين الاجسام والمقادير كذا يحصل باللازمية والملزومية و
التي المرتبة ترتيب بالعلة والمعلولية بان يقال الاقل جزء من الاكثر فوجود
الاقل علة لوجود الاكثر وعدمه علة لعدمه كالمعلول فعدم الاقل
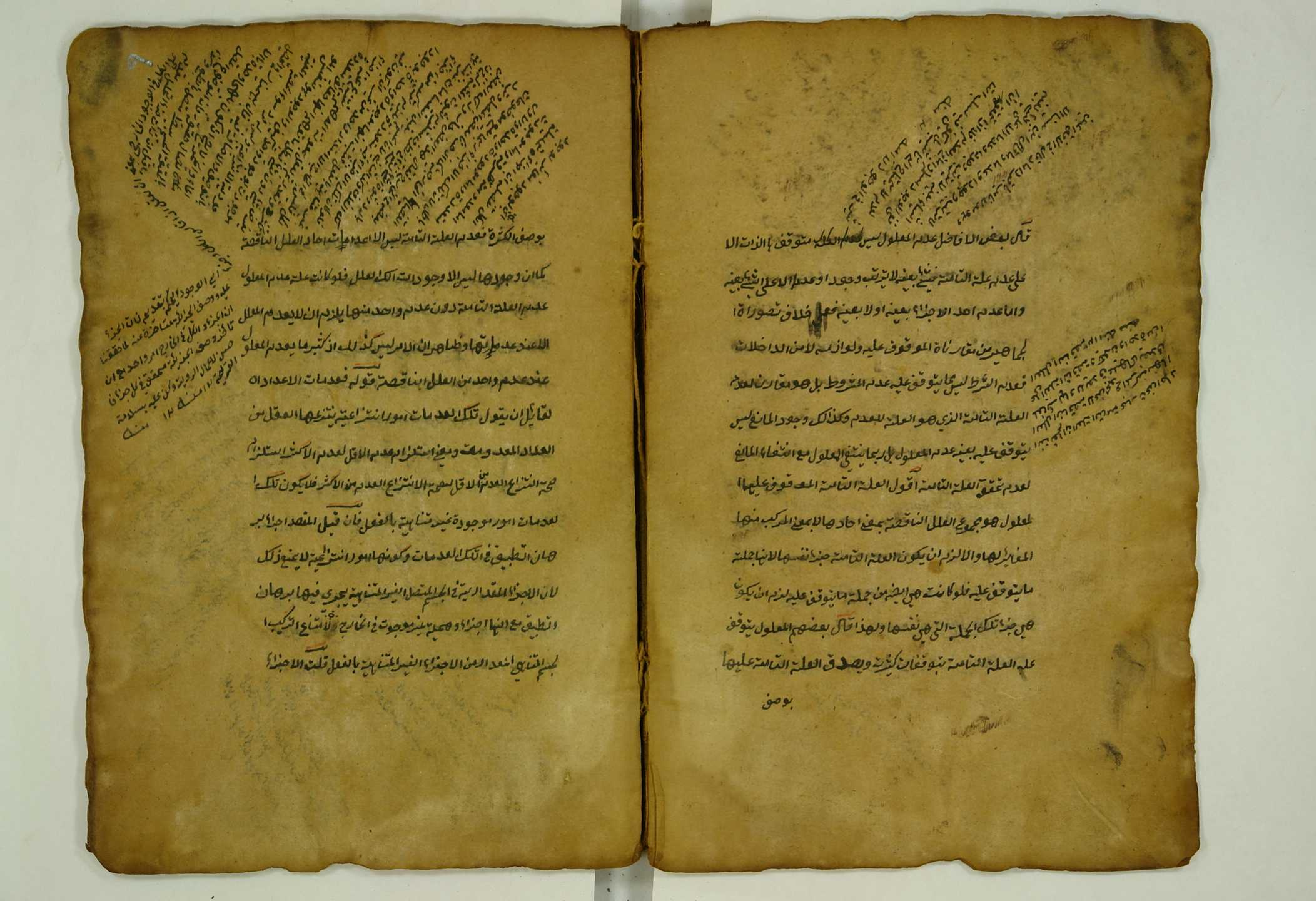


علة للعدم الاكثر لوجهين الاول ان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته
كما تقرر في موضعه قال بعض المحققين هذا الحكم مع القول باشتمال العدد على
الجزء الصوري ظاهر لا سترة فيه واما مع القول بنفي الجزء الصوري حتى فلا
ان العدد ح محض الوحدات بل انفي ثم امر فدخول الوحدات في العدد هو
بعينه دخول الاعداد فيه اقول وبالله التوفيق العدد على تقدير عدم اشتماله
على الجزء الصوري هي الوحدات من حيث انها معروضة للهيئة الاجتماعية
لا الوحدات المحضة ضرورة ان العدد حقيقة محصلة وشيء مركب من الو
حدات بدون تلك الهيئة ليست كذلك ودخولها في العدد لا يستلزم دخولها
فيه من تلك الحيثية كما يشهد به الفطرة السليمة والقريحة المستقيمة كيف وح
يلزم دخول الوحدة في العدد مرتين مرة على الانفراد ومرة في ضمن المجموع
ويلزم تركيب العدد كالثلثة مثلا من الاجزاء الغير المتناهية اذ ح يكون
المجموعات الثلثة الحاصلة من الوحدات الثلثة جزء وكذا المجموعات الثلثة
الاخر الحاصلة من تلك المجموعات وهكذا الى ان انتصور الثلثة مثلا مع ا

نفعله

الغفلة عن مجموع الوحدتين بل نقول على تقدير كون العدد محض الوحدات
ايضا لا يلزم تركيبه من الاعداد لان دخول الوحدات في ستة مثلا يرجع
الى دخول كل واحدة واحدة فيها كما يلوح بالتامل الصادق والفرق بين
كل واحدة واحدة وبين الوحدات بدون الهيئة الوحدانية مما لا يخفى
على احد وبما حققنا ظهر لك ان ما قال هذا المحقق في بيان ان الامور
الغير المتناهية مترتبة بان المجموع الامور الغير المتناهية يتوقف على هذا المجموع
بلا واحد وهذا المجموع بلا واحد يتوقف عليه اذا اسقط عنه واحد اخر
وهكذا الى ما لا نهاية سواء كان العدد مشتملا على الجزء الصوري او غير مشتمل عليه نعم لو
وهذا نية استلزام العدد الكثير لفقد الاقل كما قاله المحقق
قال ان المجموع الاول مستلزم المجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث و
هكذا لكان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع احاد العشرة مثلا تحقق كل واحد واحد
من احاد مجموع التسعة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالـ
ضرورة هذا والوجه الثاني ان علة عدم المعلول ليس عدم العلة المعينة
بل عدم علة ما واما عدم العلة المعينة فهو مستلزم لعدم المعلول

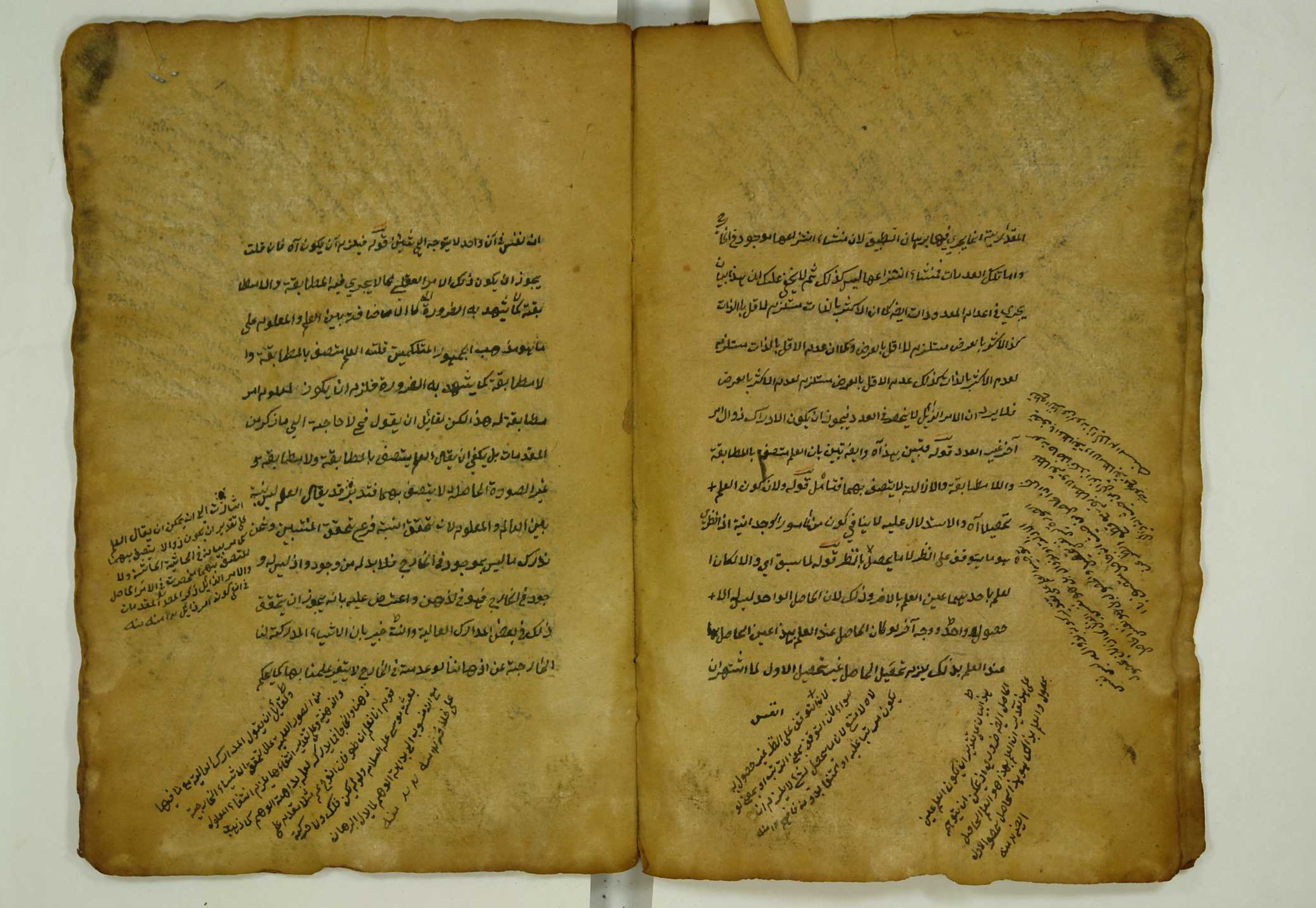
والا لزم عند عدم العلل توارد العلل المستقلة على معلول واحد منه



قال بعض الافاضل عدم المعلول ليس متوقف بالذات الا
على عدم علة التامة فتنفي بمعنى لا ترتب وجود او عدمه على شيء بعينه
واما عدم احد الاجزاء بعينه او لا بعينه فمعلل خلاف تصوراته
لما هو من مقارناته الموقوف عليه ولوازمه لا من الداخلات
فعدم الشرط ليس مما يتوقف عليه عدم المشروط بل هو مقارن لعدم
العلة التامة الذي هو العلة للعدم وكذلك وجود المانع ليس
يتوقف عليه بعينه عدم المعلول بل ربما ينتفي المعلول مع انتفاء المانع
لعدم تحقق العلة التامة اقول العلة التامة المتوقف عليها
للمعلول هو مجموع العلل الناقصة بمعنى احادها لا بمعنى المركب منها
المغاير لها والا لزم ان يكون العلة التامة جزء نفسها لانها جملة
ما يتوقف عليه فلو كانت هي ايضا من جملة ما يتوقف عليه لزم ان يكون
هي جزء تلك الجملة التي هي نفسها ولهذا قال بعضهم المعلول يتوقف
على العلة التامة بتوقفات كثيرة ويصدق العلة التامة عليها

بوصف

بوصف الكثرة فعدم العلة التامة ليس الا عدم ما ثبت احاد العلل الناقصة
كما ان وجودها ليس الا وجودات تلك العلل فلو كانت علة عدم المعلول
عدم العلة التامة دون عدم واحد منها يلزم ان لا يعدم المعلول
الا عند عدم كلها وظاهر ان الامر ليس كذلك اذ كثيرا ما يعدم المعلول
عند عدم واحد من العلل الناقصة قوله فعدمات الاعداد ا
لقائل ان يقول تلك العدمات امور انتزاعية ينتزعها العقل من
الاعداد المعدومة ومعنى استلزام عدم الاقل لعدم الاكثر استلزام
صحة انتزاع العدم من الاقل لصحة الانتزاع العدم من الاكثر فلا يكون تلك ا
لعدمات امور موجودة غير متناهية بالفعل فان قيل المقصود اجراء بر
هان التطبيق في تلك العدمات وكونها امور انتزاعية لا يضر ذلك
لان الاجزاء المقدارية في الجسم المتصل الغير المتناهية يجري فيها برهان
التطبيق مع انها اجزاء وهمية غير موجودة في الخارج لامتناع التركيب ا
لجسم الطبيعي منها بعد المنع الاجزاء الغير المتناهية بالفعل قلت الاجزاء



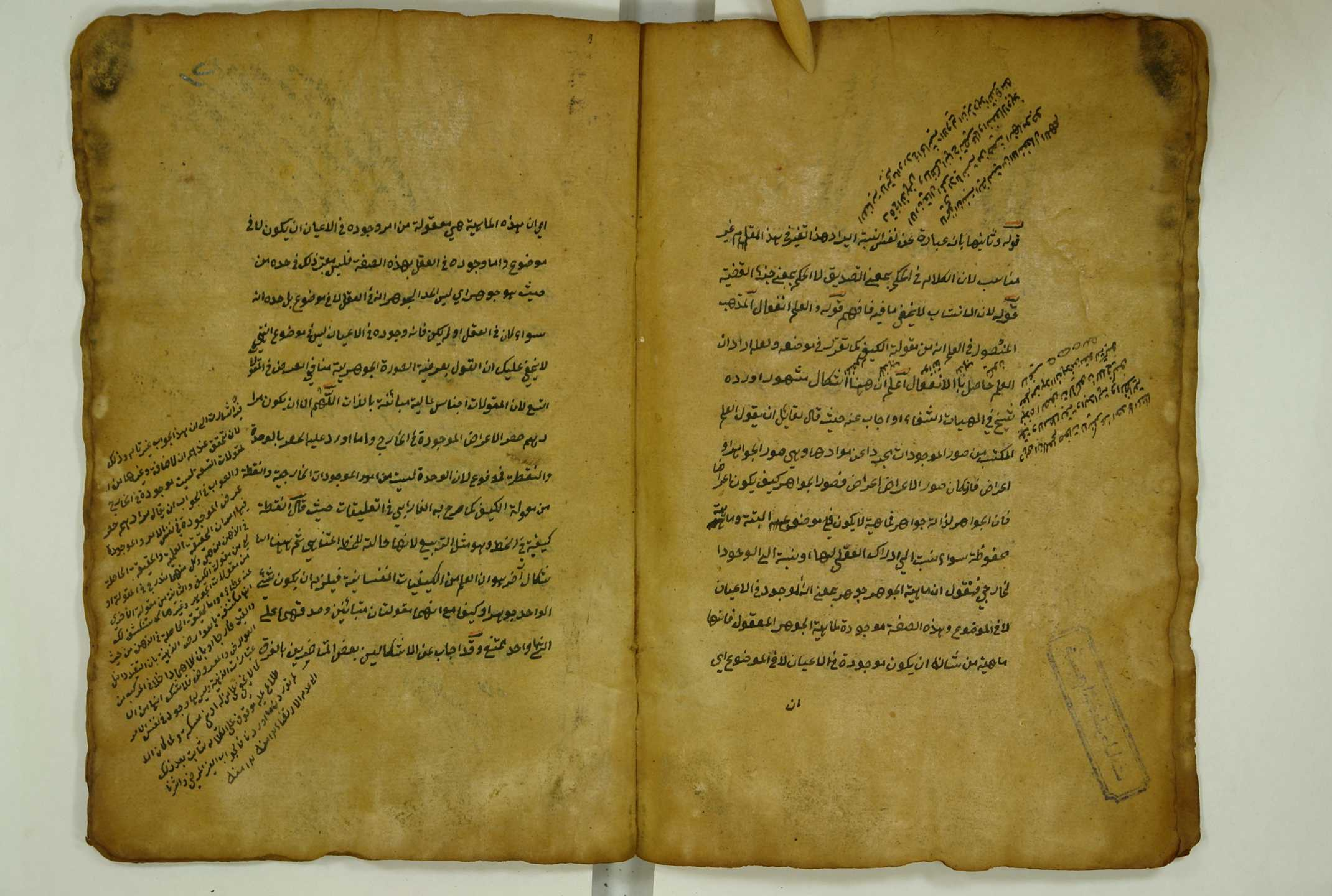
المقدرية انما يجري فيها برهان التطبيق لان منشا انتزاعها موجود في الخارج
واما تلك العدمات فمنشا انتزاعها ليس كذلك ثم لا يخفى عليك ان هذا البيان
يجري في اعدام المعدودات ايضا كما ان الاكثر بالذات مستلزم للاقل بالذات
كذا الاكثر بالعرض مستلزم للاقل بالعرض وكما ان عدم الاقل بالذات مستلزم
لعدم الاكثر بالذات كذلك عدم الاقل بالعرض مستلزم لعدم الاكثر بالعرض
فلا يرد ان الامر الذي لا ينحصر في العدد فيجوز ان يكون الادراك فذلك امر
آخر غير العدد قوله فتبين بهذا آه وايضا تبين بان العلم متصف بالمطابقة
واللامطابقة والآلة لا تتصف بهما فتامل قوله ولان كون العلم +
تحصيلا آه والاستدلال عليه لا ينافي كونه من الامور الوجدانية اذ النظري
هو ما يتوقف على النظر لا ما يحصل بالنظر قوله لما سبق اي والا لكان ا
لعلم باحدهما عين العلم بالآخر وذلك لان الحاصل الواحد لا يكون الا +
حصولا واحدا ووجه آخر لو كان الحاصل عند العلم هو عين الحاصل
عند العلم بذلك يلزم تحصيل الحاصل في تحصيل الاول لما اشتهر ان

انه يحصل في آن واحد لا يتوجه الى شيئين قوله فيجب ان يكون آه فان قلت
يجوز ان يكون ذلك الامر العقلي مما لا يجري فيه المطابقة واللامطا
بقة كما يشهد به الضرورة كما ان الاضافة بين العلم والمعلوم على
ما هو مذهب الجمهور المتكلمين فانه العلم متصف بالمطابقة وا
للامطابقة كما يشهد به الضرورة فلزم ان يكون المعلوم امر
مطابقا له هذا لكن لقائل ان يقول فيه لا حاجة الى ما ذكر من
المقدمات بل يكفي ان يقال العلم متصف بالمطابقة واللامطابقة و
غير الصورة الحاصلة لا يتصف بهما فتدبر قد يقال العلم نسبة
بين العالم والمعلوم لان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ونحن
ندرك ما ليس بموجود في الخارج فلا بد له من وجود واذ ليس له و
جود في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بانه يجوز ان يتحقق
ذلك في بعض المدارك العالية والنقض غير بان الاشياء المدركة لنا
الخارجة عن اذهاننا لو عدمت في الخارج لا يتغير علمنا بها كما يحكم

به البداهة فذلك الغو من المحقق ليس كافيا وبهذا ثبت ما ذهب
اليه المحققون ان المعلوم بالذات هو الصورة العلمية فمنائل
فان لهما فتنة فيه جلي قوله وذلك هو المراد بحصول الصورة الحاصلة
والمراد بحصول الصورة الصورة الحاصلة اذ المطابقة ولا مطابقة
انما هي متحقق فيها وهذا يدل على ان مورد القسمة في التصور والتصديق
هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة كما حققنا قوله ويجب ان يكون آه
واي المدعي العلم بحيث يشمل التصورات الخ لان شمول العلم
لها ظاهر بخلاف شمول للتصديقات الغير المطابقة والغير الجازمة
وشمول للتصديقات المطابقة والجازمة وان كان ظاهرا لكن
اورده بواسطة بلتهي قوله غير التصور آه التصور بالتفسير الاول
كان في مرادفة العموم وعوضه الاطلاق حتى يتعلق بكل شي ويصدق
على الفن ونقيضه بحمل العرض والتصور بالتفسير الاخرين وان كان
يتعلق بكل شي على ما ذهب اليه المحققون ولهذا قيل لا حجر في التصورات

لكن

لكن لا يصدق على الفن ونقيضه بحمل العرض على جميع التقادير قوله
مرادف للعلم اي العلم الذي هو مورد القسمة قوله وهو محتمل
الوجهين آه هو غير محتمل للوجهين الاخرين اي حصول صورة
الشي مع عدم اعتبار الحكم وعدمه وحصول صورة الشي مع عدم اعتبار
عدم الحكم لعدم ملائمتها للسازجية ومقابلة الحكم قوله وهو
بهذا التفسير آه لا يخفى عليك انه بين النسبة بين الوجهين والتفسيرين بحسب
بحسب المفهوم ويظهر منه بحسب الصدق الخ قوله احدها بانه
عبارة عن الحكم اعلم ان الحكم يطلق على اربعة معان الاول جزءا
لقضية اي وقوع النسبة اولا وقوعها والثاني المحكوم به والثالث ا
لقضية من حيث اشتمالها على الرابطة احد الطرفين بالآخر وسلب الرابطة
والرابع التصديق على مذهب البعض قوله وفسر الحكم آه الى هو با
لتفسير الاول على حقيقة وبالتفسيرين الاخرين على المجاز ثم لا يخفى ان ا
لاذعان والقبول الخ من تفسيره كما يدل عليه ما قال في شرح المطالع



قوله وثانيها بانه عبارة عن نفس النسبة ايراد هذا التفسير في هذا المقام غير
مناسب لان الكلام في الحكم بمعنى التصديق لا الحكم بمعنى جزء القضية
قوله لان الانتساب لا يخفى ما فيه فافهم قوله والعلم انفعال المذهب
المنصور في العلم انه من مقولة الكيف كما تقرر في موضعه ولعله اراد انه
العلم حاصل بالانفعال اعلم ان ههنا اشكال مشهور اورده
الشيخ في الهيات الشفاء واجاب عنه حيث قال لقائل ان يقول العلم
المكتسب من صور الموجودات مجرداً عن موادها وهي صور الجواهر او
اعراض فان كان صور الاعراض اعراض فصور الجواهر كيف يكون اعراضا
فان الجواهر لذاته جواهر فماهيته لا يكون في موضوع البتة وماهيته
محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود
الخارجي فنقول ان ماهية الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان
لا في الموضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجوهر المعقول فانها
ماهية من شانها ان يكون موجودة في الاعيان لا في الموضوع اي
ان

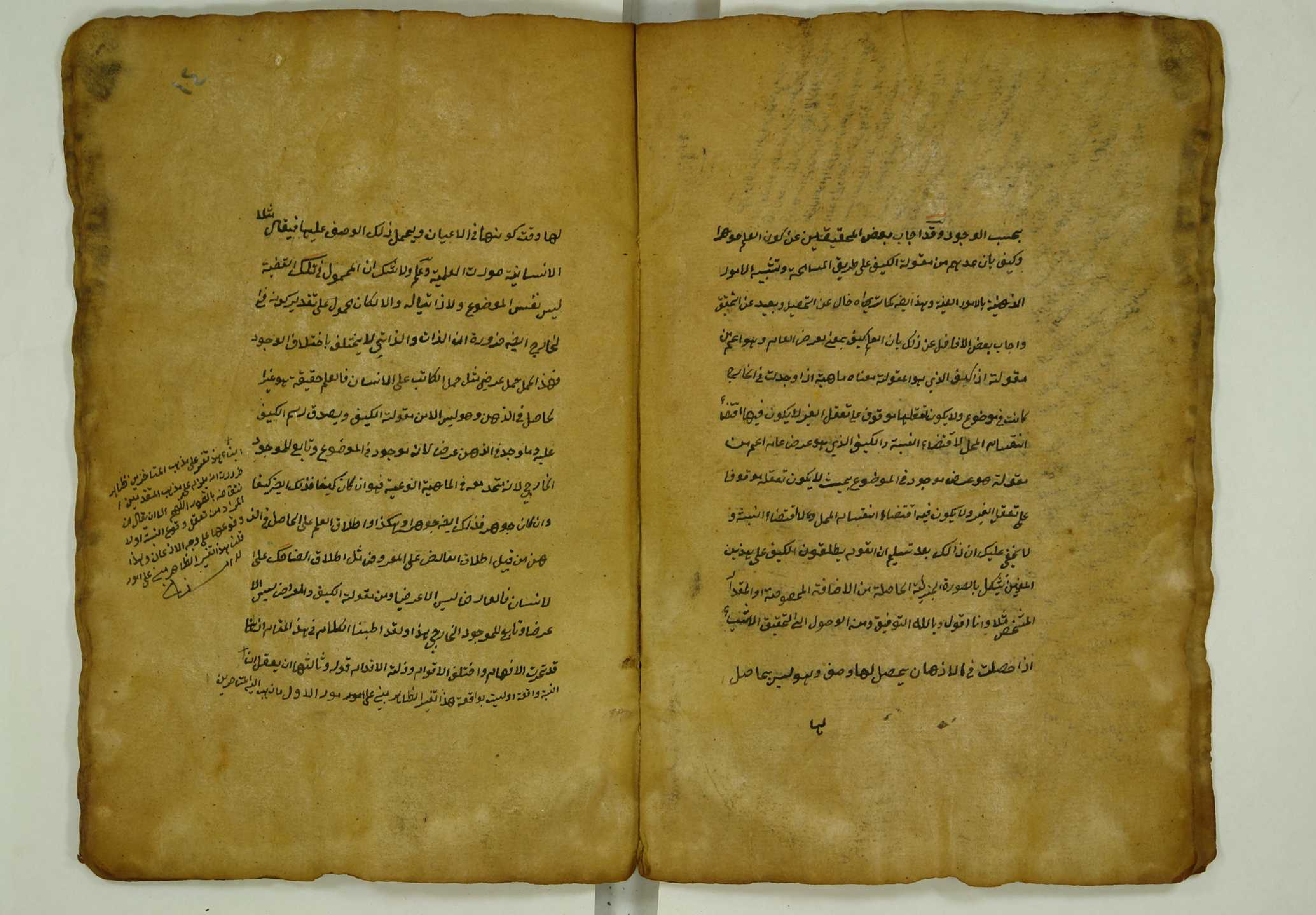
اي ان هذه الماهية هي معقولة من امر وجوده في الاعيان ان يكون لا في
موضوع واما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس يعتبر ذلك في حده من
حيث هو جوهر اي ليس الحد الجوهر انه في العقل لا في موضوع بل حده انه
سواء كان في العقل او لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع انتهى
لا يخفى عليك ان القول بعرضية الصورة الجوهرية ينافي الحصر في المقولات
التسع لان المقولات اجناس عالية متباينة بالذات اللهم الا ان يكون مرا
دهم حصر الاعراض الموجودة في الخارج واما اورد عليها الحصر بالوحدة
والنقطة فمدفوع لان الوحدة ليست من امور الموجودات الخارجية والنقطة
من مقولة الكيف كما صرح به الفارابي في التعليقات حيث قال النقطة
كيفية في الخط وهو مثل التربيع لانها حالة للخط الحسي ثم ههنا اشكال
آخر هو ان العلم من الكيفيات النفسانية فيلزم ان يكون شيء
الواحد جوهرا وكيفا مع انهما مقولتان متباينتان وصدقهما على
الشيء الواحد ممتنع وقد اجاب عن الاشكالين بعض المتاخرين بالفرق



بين القيام والحصول بان ما هو جوهر معلوم وحاصل في الذهن
وموجودة فيه وما هو عرض وكيف علم وقائم بالذهن موجود في
الخارج وحاصل كما يظهر بالتأمل الصادق فان القائم بالذهن شيخ المعلوم
ومثاله والحاصل فيه عين المعلوم ونفسه فهو جمع المذهبين وانت تعلم
لانه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق بل النظر الدقيق يقتضي بار
شاع ذلك بان يقال انا لا نعني بالعلم الا ما هو منشأ الانكشاف ولا شك ان
الصورة الحاصلة لا فيه في الانكشاف كما يشهد به الحدس الصائب فمنشأ الا
نكشاف هو الصورة الحاصلة فلو فرض ان يكون القائم بالذهن الذي منشأ
الانكشاف يلزم حصول الحاصل على انه لزم ان يكون تلك الصورة علما
وعرضا وكيفا فتحققت فساد الاشكال وقد اجاب عنه بعضهم بان
الجوهر بعدما وجد في الذهن يصير عرضا وكيفا بناء على ان مرتبة الماهية
متأخرة عن مرتبة الوجود تابعة لها ولا يخفى عليك ان هذا مذهب
خارج عن مسلك العقل ضرورة ان الماهية وذاتياتها لا تختلف باختلاف

الظروف وانتفاء الوجود والعقل يعد قلب الماهية من الممتنعات على ان هذا
القائل اما ان يقول بانتفاء الجوهرية او ببقائها فعلى الاول يرجع قوله هذا
الى القول بحصول الشبح والمثال وعلى الثاني يعود الاشكال وما قال ان
مرتبة الوجود متقدمة على مرتبة الماهية فهو ايضا باطل لان مرتبة الماهية
مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العوارض ولا شك ان مرتبة ا
لمعروض متقدمة على مرتبة العوارض فان قلت التقدم عند القوم
منحصر في التقدمات الخمس المشهورة والتقدم المعروض على العارض ليس شيئا
منها اما التقدم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر واما غيرهما فلان
التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم بالعلة تقدم بحسب
الوجوب والتقدم بالرتبة ما يصح فيه ان يكون المتقدم متأخرا واعتبار
غير متقدم قلت هذا القسم وراء تلك التقدمات كما صرح به المحقق الطوسي
في نقد التنزيل وقد عبر الشيخ في الهيات الشفاء عن هذا التقدم بالتقدم بالذات
وبعضهم عبر عنه بالتقدم بالماهية والقوم انما حصروا التقدم الذي هو

مستفاد قمر دين كتاب خوان
چو دا احمد شاه ... پور

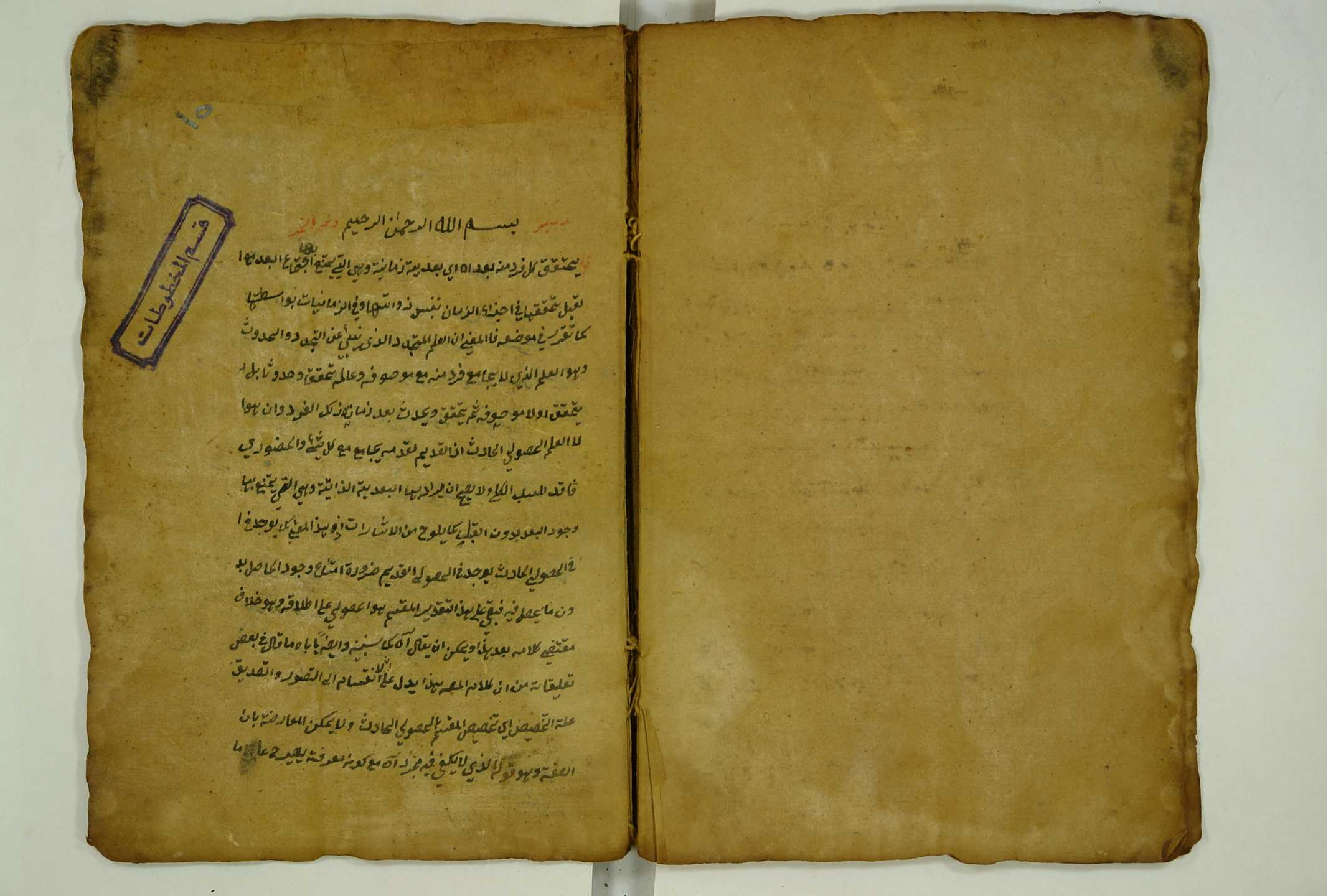


بحسب الوجود وقد اجاب بعض المحققين عن كون العلم جوهرا
وكيفا بان عدهم من مقولة الكيف على طريق المسامحة وتشبيه الامور
الذهنية بالامور العينية وهذا ايضا كما ترى خال عن التحصيل وبعيد عن التحقيق
واجاب بعض الافاضل عن ذلك بان العلم كيف بمعنى العرض العام وهو اعم من
مقولة اذ الكيف الذي هو مقولة معناه ماهية اذا وجدت في الخارج
كانت في موضوع ولا يكون تعقلها موقوفا على تعقل الغير ولا يكون فيها اقتضاء
انقسام المحل لاقتضاء النسبة والكيف الذي هو عرض عام اعم من
مقولة هو عرض موجود في الموضوع بحيث لا يكون تعقله موقوفا
على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة و
لا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين
المعنيين يشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة او المقدار
المشخص مثلا وانا اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشبه
اذا حصلت في الاذهان يحصل لها وصف وهو ليس بحاصل

لها
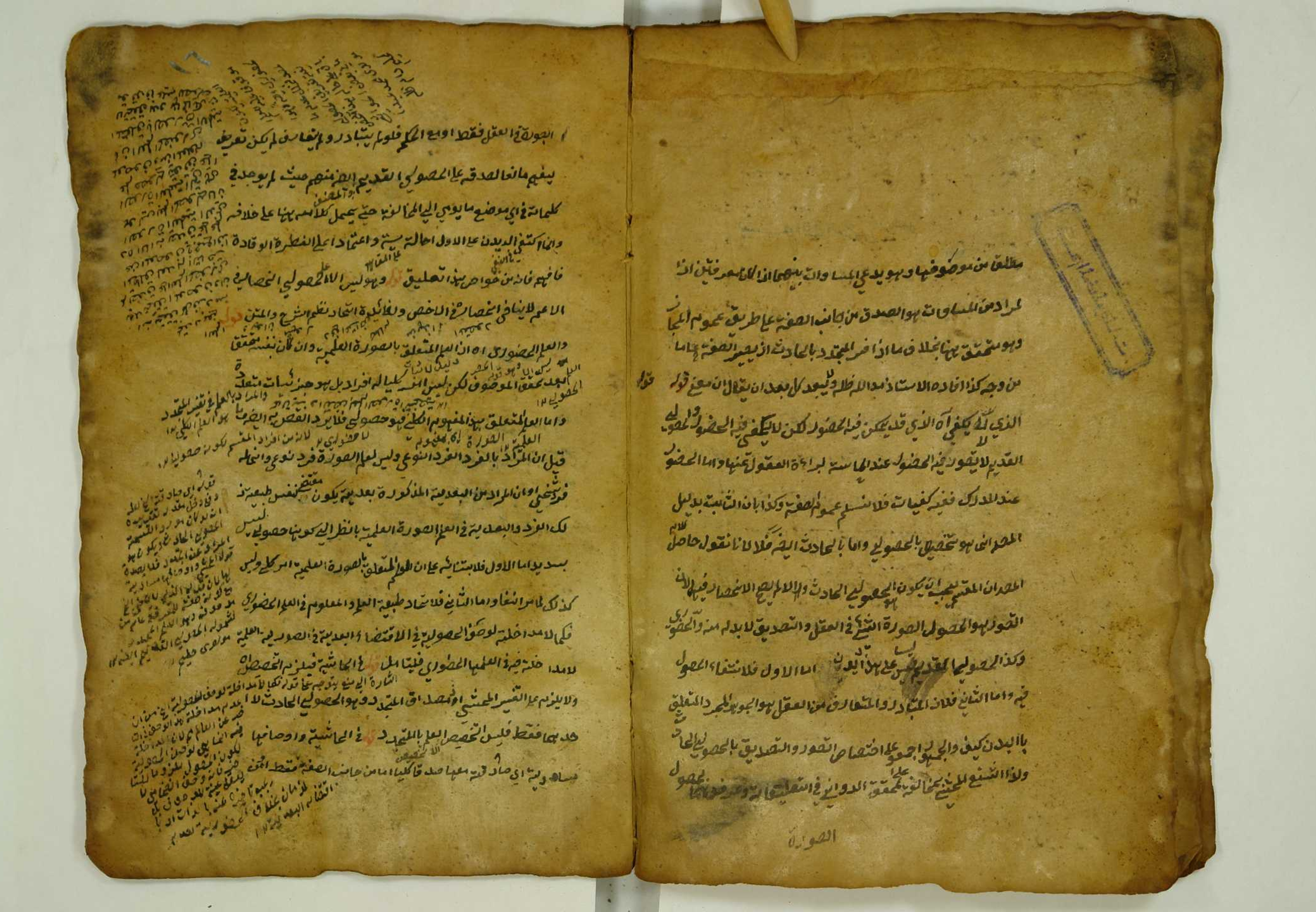
لها وقت كونها في الاعيان ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا
الانسانية صورة علمية وعلم ولا شك ان المحمول في تلك القضية
ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا له والا لكان محمولا على تقدير كونه في
الخارج ايضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلف باختلاف الوجود
فهذا الحمل حمل عرضي مثل حمل الكاتب على الانسان فالعلم حقيقة هو عرض
حاصل في الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف ويصدق رسم الكيف
عليه وما وجد في الذهن عرضا لانه موجود في الموضوع وتابع للموجود
الخارجي لانه يتحد معه في الماهية النوعية فهو ان كان كيفا فذلك ايضا كيفا
وان كان جوهرا فذلك ايضا جوهر او هكذا واطلاق العلم على الحاصل في الذ
هن من قبيل اطلاق العارض على المعروض مثل اطلاق الضاحك على
الانسان فالعارض ليس الا عرضا ومن مقولة الكيف والمعروض ليس الا
عرضا وتابعا للموجود الخارجي هذا ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام لانها
قد تحيرت الافهام واختلف الاقوام وزلة الاقدام قوله وثالثها ان يعقل ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة هذا التفسير الظاهر مبني على المذهب الاول ما ذهب اليه المتاخرين

اي انه هذا التفسير على مذهب المتاخرين ظاهر
ضرورة انه يلزم على مذهب المتقدمين ا
نتقاضه بالشعور اللهم الا ان يقال ان
المراد من تعقل وقوع النسبة او لا
وقوعها على وجه الاذعان وهذا
ظاهر هذا التفسير الظاهر مبني على المذهب



بسم الله الرحمن الرحيم

يتحقق كل فرد منه بعدها اي بعدية زمانية وهي التي يمتنع اجتماع البعد بها
لقبل تحققها في اجزاء الزمان بنفسه واستها وفي الزمانيات بواسطتها
كما تقرر في موضعه فالمعنى ان العلم المتجدد الذي نفى عن النبي دوام الحدوث
وهو العلم الذي لا يجامع فرد منه مع موصوفه وعالمه يتحقق وحدوثا بل لا
يتحقق اولا موصوفه ثم يتحقق ويحدث بعد زمانيا ذلك الفرد وان هو
لا العلم الحصولي الحادث اذ القديم متقدم مجامع مع كل شيء والحضوري
فاقد للسبب الكلي ولا يصح ان يراد بها البعدية الذاتية وهي التي يمتنع بها
وجود البعد بدون القبل كما يلوح من الاشارات اذ بهذا المعنى كما يوجد في
في الحصولي الحادث يوجد في الحصولي القديم ضرورة امتناع وجود الحاصل بد
ون ما يحصل فيه فبقي على هذا التقدير المقسم هو الحصولي على اطلاقه وهو خلاف
مقتضى كلامه بعد هذا ويمكن ان يقال آه كما سنبينه والحق ما باه ما قال في بعض
تعليقاته من ان كلام المصنف هذا يدل على انقسام العلم الى التصور والتصديق
علة التخصيص اي تخصيص المقسم بالحصولي الحادث ولا يمكن المعارضة بان
الصفة وهو قوله الذي لا يكفي فيه مجرد آه مع كونه معرفة يقتضي حمل على ما



مطلق من موصوفها وهو يدعي ايضا وانه يفهما انه لا يحصر فتبين انه
المراد من المساوات هو الصدق من جانب الصفة على طريق عموم المجاز
وهو متحقق بينهما بخلاف ما اذا فسر المجرد بالحادث اذ يصير الصفة عاما
من وجه كذا افاده الاستاذ مد الله ظله ولا يبعد كل البعد ان يقال ان معنى قوله
الذي لا يكفي الخ الذي قد يمكن فيه الحضور لكن لا يكفي فيه الحضور الحصولي
القديم لا يتصور فيه الحضور عند المناسبة لبراءة العقول عنها واما الحضور
عند المدارك ففيه كيفيات فلا نسلم عموم الصفة وكذا بان الثابتة بدليل
المحو التي هو تحصيل بالحصولي واما بالحادثة الخ فلا لانا نقول حاصل
المحوان المعتبر يجب ان يكون الحصولي الحادث والا لم يصح الانحصار فيها لان
التصور هو الحصول الصورة الشيء في العقل والتصديق لا بد له منه والحصولي
وكذا الحصولي القديم ليس على هذا التقدير اما الاول فلانتفاء الحصول
فيه واما الثاني فلان المتبادر والمتعارف من العقل هو الجوهر المجرد المتعلق
بالبدن كيف والجمهور اجمعوا على اختصاص التصور والتصديق بالحصولي الحادث
ولو لا الشيوع لما حسن مخالفة المحقق الدواني في استعماله وعرفوا العقل

الصورة

الصورة في العقل فقط او مع الحكم فلو لم يتبادر ولم يتعارف لم يكن تعريفه
يصدق مانعا لصدقه على الحصولي القديم الا منهم حيث لم يوجد في
كلماته في اي موضع ما يومي الى المخالفة حتى يحمل كلامهم ههنا على خلافه
وانما اكتفى الدليل على الاول احالة بينة واعتمادا على الفطرة الوقادة
فافهم فانه من خواص هذا التعليق قوله وهو ليس الا الحصولي النصالي في
الاعم لا ينافي انحصاره في الاخص والفائدة اتحاد نظم الشرح والمتن قوله
والعلم الحضوري ا ه ان العلم المتعلق بالصورة العلمية وان كان بنفسه متحقق
البعد تحقق الموصوف لكن ليس النوع كليا له افراد بل هو جزئيات متعددة
واما العلم المتعلق بهذا المفهوم الكلي فهو حصولي فلا يرد النقض به الخ
قيل ان المراد بالفرد الفرد النوعي وليس لعلم الصورة فرد نوعي وانما له
فرد شخصي او ان المراد من البعدية المذكورة بعدية يكون مقتضى نفس طبيعة ذ
لك الفرد والبعدية في العلم الصورة العلمية بالنظر الى كونها حصولية ليس
بسديد اما الاول فلابتنائه على ان العلم المتعلق بالصورة العلمية امر كلي وليس
كذلك لما مر انفا واما الثاني فلاتحاد طبيعة العلم والمعلوم في العلم الحضوري
فكما لا مدخلية لوصف الحصولية في الاقتضاء البعدية في الصورة العلمية
لا مدخلية في العلم الحضوري فليتامل قوله في الحاشية فيلزم التخصيص
ولا يلزم على التفسير المحشي او مصداق المجرد وهو الحصولي الحادث لا
حديهما فقط فليس التخصيص العلم بالمجرد قوله في الحاشية واوصافها
مساوية اي صادقة معها صدقا كليا اما من جانب الصفة فقط

جابلين ذعما منه انهم في الوان الاعم تعلم طريق وافرة لكثرة افراده وقلة سوانوه دا

شرائط فهو اعرف والاخص بخلافه والصفات العوضية لا بد لها من ان لا تكون

الا دون من موصوف في الشيء التعريف فتدبر فيه اشارة حيث لم يقل ولا يكون فيه

الحضور مع كونه اخص فعلى الاشارة الى وجه التعبير بهذه العبارة على تلك فافهم تامل

في المادية فالمراد بالحضور آه اذ لو لان المراد بالحضور عند الحاسة في كونه عدولا

عما هو المتبادر وهو المطلق لم يصح التمثيل المنفي كما هو الظاهر بعلم الواجب والادلة

الصور عند المدرك يستوجب خلاف ما هو الواقع فلا بد من المصير الى المطلق ولا يجب

لتحقق تحقق جميع افراده فيها ولا يلزم من تعميم آه حتى يتوجه ان العلم بالاشياء

الغائبة عن الحاسة فقط لا الصورة العلمية وغيرها يكون بحصول الصورة

بل المراد به الغائبة عن المدرك مطلقا والادلة الغائبة عن كليهما معا يستلزم مجهول

المخالفة فان شيء مسكوت في معرض البيان بيان كما تقرر في موضعه قوله فالابصار آه اي

العلم الحاصل عند الابصار علم حصولي لا حضوري والا لزم كون الالات الجسدانية

مدركة اذ لا بد في الحصولي من الحضور عند المدرك في الابصار ليس الحضور الا عند

الالات مع ان الادراك ليس الا شان المجرد كما سيأتي والالات مادية وفيه انه لم لا يجوز

ان يكون المدرك عند الابصار حاضرا عند النفس المجرد لكن بواسطة الالات كما يستفاد

من ظاهر كلام صاحب الاشراق ولعل بهذا القدر من الحضور يكفي للانكشاف فالنفي

احق للنفي في هذا المقام اي مقام الاستدلال على التخصيص المورد بالعلم المتجدد

قوله فيغني الا تكون اي ينبغي ان تكون لا كسبا وكسبيا وبديهيا ونظريا اولا ولذا التحصيص

العلم بمطلق القسمين يعني بمورد القسمة في الثنائي الثلاث الاحتياج الى المنطق فافهم وما هو الا

العلم الحصولي لان بديهية والنظرية من شان العلم الحصولي الحادث

دون غيره اذ من المعلوم تحقق التقابل بالمعنى المصطلح المتعارف بين البد

يهية والنظرية وانتفاء التضائف والايجاب والسلب اما الاول فظاهر واما

الثاني فلعدم الجواز ارتفاعهما معا من الشيء كما نص عليه شارح حكمة العين

حيث قال قد يكون احدهما اي الايجاب والسلب كاذبا فقط لاستحالة اجتماعهما

على الصدق والكذب معا انتهى والبداهة والنظرية ليستا على هذه المشابهة ضرورة

ارتفاعهما من العلم على التقدير كونهما صفة للمعلوم ومن المعلوم على التقدير

كونهما صفة للعلم فتعين التضاد على التقدير وجوديتهما والعدم والملكة على

التقدير عدمية احدهما وهي البداهة ومن شرط الاول امتناع التوارد من الجانبين

على محل الاخر ومن شرط الثاني من جانب الوجودي فقط دون الحضوري والقديم لا

يتصور ذلك لان النظر مترتب على النظر الذي هو مجموع الاشتغالين العرض لا يكون الا

الحصولي الحادث كما يشهد به الضرورة فاتصافهما بالبداهة ايضا مقصور لا انتفاء

ان الحصول بالنظر يقتضي الحدوث لانه يترتب على الفكر الذي هو حركة اختيارية

انتفاء اللازم انتفاء الملزوم ويتوجه عليه ان الشرطية التوارد من الجانبين او

من جانب واحد على المحل بخصوصه واما على المطلق اي على الشخص او نوعه او جنسه

كان او بعيدا فممنوع ومنقوض بهما كيف لا يجوز ان يكون مطلق العلم جنسا للحضوري و

القديم وعدميتهما ولا ريب في اتصافهما بالنظرية والقول بعرضية لا يخلو عن مقابلة المنع

بالمنع على ان عدمية النظرية الاتصال بناء على ان يفسر بعدم امكان حصوله بدون النظر

وعدمية البداهة ... فيه تامل فانه من خواص هذا التعليق يطلق على معنيين اه

اي في اصطلاح الاستعمال والاول فقد يطلق العلم على انكشاف النفس وكاشريا بالصورة

كما هو مذهب من قال ان العلم من مقولة الانفعال قال العلامة آه يعني

الاختلاف اتفاقهم على ان ما هو العلم حقيقة هو مورد القسمة ثم اختلافهم

في تعيين مصداقه فالجمهور الى الاول ومال بعض الافاضل الى الثاني وا

لعلامة جمع بينهما كما جمع العلامة القوشجي بين حصول الاشياء بانفسها وحصولها

باشباحها خلاف العلم عند مشترك اللفظي بينهما وفيما فيه في الحاشية الاول العلم آه

المراد بالاول الاول تحقق ورتبة وبالثاني خلافه والحاصل انه ظن قوم انه

ما به الانكشاف فيما عدا الحضوري هو الحصول فهو العلم حقيقة وعليه هو كون

العلم من مقولة الاضافة كما ظن آخرون انه الانتقاش ومن مقولة الانفعال وا

لضرورة تشهد ان ما به انكشاف هو الصورة الحاصلة ومن مقولة الكيف بل يمكن

ان يستدل عليه بان مقالة الاضافة والانفعال لا يوصف بالمطابقة ولا مطابقة

للاشياء بما لا يوصف بالمطابقة بعلم فلا شيء من الاضافة اي الانفعال بعلم وينعكس بعكس

المستوى الى قولنا لا شيء من العلم اضافة وانفعال فيتعين ان لا يطلق علم الحصولي

الانطباعي الحصولي دون ما به الانكشاف وبهذا ان مطلق العلم انما يطلق على الحصول

والحضور بالمعنى المصدري والحاصل بمعنى ما به الانكشاف فلا يتوهم فانهم

اقول انما المقصود منه ابطال راي بعض الافاضل بالكلية وكليه اي العلامة

ليس الا الوجود الذهني فيكون فردا من افراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي

كالوجود الخارجي فافراد نوع الحقيقي سواء كانت اولية او ثانوية حصصية

اوغير حصصية لا بد ان يكون متحدة الحقيقة والا لم يبق نوعا حقيقيا وايضا افراد

الوجود المطلق حصصه لا غير والافراد حصصية لا يكون مختلفة الحقايق ولا نحا

الحقايق

الحقايق مع طبيعتها الكلية بل الاعتبار هذا حال ابعاض مدخلة المطلقة الا قول

في شانها فبعضها يدل على التغاير الاعتباري ما تنفيس هم الحصة بالطبيعة كالمجموع

دون بينها وبين الطبيعة كما يقولون لا مفهوم بالنظر الى حصصه نوع حقيقي لهذه

هذه انما يستقيم على التغاير الاعتباري المأخوذة مع قيد بان يكون القيد خارجا والتقيد

داخلا يدل دلالة ظاهرة على التغاير الحقيقي لانه مصرح بجزئية التقيد فتفريع التغاير الا

عتباري على هذا التفسير كما وقع من الاستاذ مد ظله في الشرح للسلم لا يظهر وجهه على ان الجزئية

الذهنية غير معقولة لامتناع الاتحاد بين المقولتين المتباينين وامتناع حمل التقيد على التقيد

على الطبيعة والخارجية ينافي الحمل الموجب للنوعية ولا ثالث لهما وايضا على التقدير عدم

لا دخول لا يظهر بين الحصة والتشخص على راي المتاخرين فرق اللهم الا ان يتكلف

غاية التكلف ويقال الدخول في المفهوم والعنوان دون المعنون والمقصود كان

النسبة داخلة في مفهوم القضية دون حقيقتها كما ان التشخص داخلة في عنوان

تفرق بينها وبين التشخص ايضا باعتبار العنوان كما في موضوع ما يحمله القضية

والطبيعة فارتفع الاختلاف والتشاجر بينهما لظهر اليه الآن ولعل تحقيقه بعد ذلك

امر اليقول العبد العاصي بانواع المعاصي ان كلام الاستاذ مفتقر الى توضيح وتنقيح

فلا بد ان التي بحيى فاستمع لامتناع الاتحاد لان التقيد من مقولة الاضافة

والطبيعة قد يكون من مقولة الجوهر وقد يكون من غيره قوله الحمل الموجب بالذات

يعني اي ينافي حمل الطبيعة على الكل الافراد الذي هو موجب كونها نوعا لها ولا ثالث

لهما لان الجزئية الذهنية عبارة عن الاتحاد الجزء مع الآخر ومع الكل في الوجود ضمنا

يحقق الحمل بينهما والخارجية بخلاف ذلك فذهنية احدهما يوجب الذهنية الآخر

لان الاتي دمن النسبة المكررة وكذا الي رجبة فاحتمال ذهنية احد بها والي رجبة الاخر

ساقط قوله على التقدير آه لا يقال يمكن الفرق باعتبار الاعتبارية في الطبيعة الماخوذة

في الافراد الحصصية وعكسها في الشخصية اذ لو كان كذلك لما صح جعلهم الحصة قسيما للشخص

للشخص فانه مشروط بالاتي دالمقسم قال في بعض التعليقات انه ليس في البارح الاشياء

مخصوصة بعوارض مخصوصة ويقال له الشخص ثم العقل قد ياخذ تلك الشي من حيث هو هو

قطع النظر عن العوارض ويقال له المطلق وهو الكلي الطبعي وقد ياخذ معها بان يكون كل من

التقييد والقيد داخلا او التقييد داخلا والقيد خارجا ويقال له الفرد والحصة قوله على الراي

لمتاخرين اي بعضهم القائلون بعدم الجزئية التشخص للحقيقة الشخصية فان الكلام كما

يشعر به عبارة المحشي في بعض المقام يتفقون انه المتقدمين في القول بجزئيته قوله الا انه يكفي

اه فان الظاهر من اعتبار دخول التقييد وخروج القيد الدخول والخروج بالنسبة اليه

امر واحد هو المعنون فانه لا تسترة في دخولهما في المفهوم التعبيري لها فالقول

بخلاف لا يناسبه الا بان تكلفا التكلف ان يقال الدخول بالنسبة الى المعنون ويقال

الدخول في المفهوم اه كما يدل عليه عبارة الانف البعض حيث قال ويتوان يتعاهد النظر

فتعتبر التقييد على انه تقيد ولا يجعل الالتفات اليه بالذات من حيث انه امر يعتبر مع الطبيعة

لئلا يرجع الى انه يصير قيدا اما الا انه عبر القيد الاصل فيعود الحصة فردا بل يجب ان

تشعر بان المعتبر في الامر تقيد فهو تقيد مع انه لو لوحظ نحو في نفسه مفهوم

بانه كان منها الحصة بعينها هي الطبيعة والفرق بنحو من الاعتبار انتهى قوله كما انه

نسبة اه اي على الراي تقيد به فلو اعتبر هذا التقيد قيدا لان المعتبر التقيد بالتقيد بالتقيد با

تقيد وبهذا الى حيث ينتهي بملاحظة العقل ولذا لان لا كلي الا نوعا بالتقييد الا حصة

المحشي القائل بكون الحقيقة الشخصية هو الموضوع والمحمول حال كون النسبة الى الطبيعة بينهما

قوله والفرق بينها وبين التشخص الخ يعني ان معنون التشخص والحصة وحقيقتهما واحد لا

هو الطبيعة بلا امر زائد لكنهما مختلفان بحسب العنوان والتعريف فان الطبيعة اذا لوحظت

بعنوان الاكتناف والاقتران بالعوارض يسمى شخصا وبعنوان الاقتران بالنسبة

لتوصيفه او الاضافة الحاصلة باقتران ما مع الكلي العوارض يسمى حصة فالمسمى واحد

والاسم مختلف بالاعتبار كما ان مصداق الموضوع المهملة القدمائية والطبيعة هو

نفس الطبيعة لكليه باعتبار ملاحظتها من حيث هي ومع صفة العموم او الوحدة

الذهنية لكن يشكل حينئذ اطلاق الاعتبارية على الافراد الحصصية دون الشخصية الكليهم

الا ان يقال انه الخ باعتبار العنوان لا اعتبار التقييد الذي هو امر اعتباري في مفهوم

حدهما دون الاخر اما الاشكال في بانه لا وجه لكون الافراد الشخصية موجودة خا

رجية والافراد الحصصية امور ذهنية كما هو الظاهر من كلامهم فباق بعد فان الفرق الخ

كون لا يجدي نفعا كما لا يخفى على من له دراية سليمة وفهم قوله وافراده افراد حقيقية قال

المحشي في الحاشية على الشرح المواقف اه الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي وكذا سائر المعاني

المصدرية لا تتحصص الا بالاضافات والتقييدات فحصصه ليس الا مفهوماته وحقائق

افراده ليست الا مفهوماتها كيف ولا شئ مفهوما تها عارضة لحقائق ها لكانت

محمولة عليها بالاشتقاق او بالمواطاة والاول يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا

والثاني يستلزم حمل المعنى المصدري بالمواطاة على المعروض انتهى قال استاذ زيد فضله تقرير هذا على

على ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال ان افراد الوجود لو كانت مغايرة لحصصها لصدق

الوجود عليها باحد طريقين لانه من لوازم الفردية والتالي بكلا شقيه باطل فالمقدم مثله

اما بطلان الشق الاشتقاقي فلان ذلك الفرد على ذلك التقدير عرض له حصة الوجود مع
القطع النظر عن تحققه في ذهن ما وما شانه ذلك فهو موجود خارجي فهذه الحصة لكونه
انتزاعية عرض لذلك الفرد فرد آخر من الوجود سوى الحصة فيكون حال جميع الموجودات
كذلك فلا حاجة الى الفرد المغاير في شيء لانه لا تفاوت في نحو الموجودية بشهادة الوجدان والا فلو
كان الفرد فرد آخر وهكذا فتسلسل في ذلك خلق وهذا باطل واما الشق المواطاتي فاستحالته
والذي يمنعه لا يحتاج الى البيان بقي في الشق الاول شيء وهو انه لقائل ان يقول على
على التقدير عروض الحصة للفرد والا يلزم صدق الموجود الاشتقاقي من المعنى المصدري
مع قطع النظر عن تحققه في ذهن ما ولا نسلم استلزامه مجردا عن عروض فرد آخر لذلك
الفرد المعروض للحصة للموجودية خارجية حتى يتعاكس حال سائر الموجودات عليه وحال
على السائر بل انا نحن الاشتمل في بيان حقيقة افراد المعاني المصدرية ان يقال لو كانت
لها افراد غير حصصها لكانت محمولة عليها بالمواطاة لان الفردية التي تكون بالحمل المواطاة
فلا يقال للجسم انه فرد السواد والبياض وغيرها من المعاني المصدرية العارضة له وحمل
المعاني المصدرية على المعروضات مواطاة باطل فتامل يقول العبد الفاني ان ناظري كلام المحشي
قد قرروا شق الاشتقاقي بتقريرات كلها غير صافية فمنهم من قال بانه لو صدق عليها بالا
شتقاق لزم ان يكون فرد لكل الافراد موجودة اذ لا معنى للموجود الا ما ينتزع عنه حصة من الوجود الذي
بوجود ويجب ان يكفي في موجودية هذا الفرد فيكفي في جميع الموجودات من غير لزوم تحقق فرد آخر
من الوجود غير الحصة والا يلزم التسلسل في الموجودات وبعضهم بانه لو لزم ان يكون الوجود
العيني الخاص المعنى الذي هو فرد للوجود بالمعنى المصدري موجودا خارجيا فان حمل المعنى المصدري
على شيء بالاشتقاق يستلزم حمل المشتق عليه مواطاة بالضرورة فالموجود الخارجي صادق على

الوجود

يعني

في الوجود العيني كما يصدق على غيره من الماهيات ... الى آخر المقدمات المذكورة سابقا
وانت تعلم ان المقصود المحشي اثبات الافراد الوجود المصدري في الافراد الحصصية با
بطلان تلك الحقائق المفروضة سواء كانت امورا عينية او ذهنية باثبات الاستلزام بينها
بشق الاشتقاق والموجودية الخارجية حتى يتفرع الكفايات المذكورة او لزوم تسلسل
المستحيل وهو التسلسل في الامور العينية والتقرير الاول خال عن اثبات الاستلزام المذ
كورة والثاني خال عن الابطال لكون تلك الحقائق امورا ذهنية وبعض الافاضل الذي لم يد
طول ... قال في بيان الاستلزام ان نفي مفهوم الوجود المصدري اذا كان عارضا لحقيقة
فمفهوم الوجود المصدري الخارجي يكون عارضا لحقيقة اليه فتلك الحقيقة يلزم ان
يكون موجودة في الخارج فان عروض المبدأ الاشتقاقي يستلزم صدق المشتق عليه
مع ان الوجود المصدري مطلق سواء كان خارجيا او ذهنيا من المعقولات الثانية
التي لا تكون موجودة في الخارج فان عروض المبدأ الاشتقاقي لشيء يستلزم صدق
المشتق عليه مع الوجود المصدري مطلقا سواء كان خارجيا او ذهنيا من المعقولات الثا
نية التي لا تكون موجودة في الخارج وانت خبير بانه مع كونه كفوء للتقرير الثاني يرد عليه
انه لا يكون الوجود المصدري مطلقا من المعقولات الثانية مسلم واما كون تلك الحقائق
منها ففي حيز المنع فالمتوقع من المصنف بعد احاطة الكلام ان يستعين بحسن التقرير الاستاد
مد ظله الان اختار الاشتمل لابطال مذهب المشائين القائلين بان الوجودات الخاصة الحقائق
متباينة متكثرة بذواتها عارضة للماهيات الممكنة وهي الوجود جعلي ما به الموجودية
وان بطلان افراد الوجود المصدري على الاطول ولا كما انه فان المقصود في هذا المقام
مع الفردية فقط اذ هو حاصل ... وقد بقي بعد حينا لولا غير الهمة المقام لا ...

مستندة الى الوجود بمعنى ما به الموجودية الظاهر انه اراد به الامر المنضم مع الماهية فلو ارا
الوجود الذهني مستندة الى ما هو منضم بمهية الذهن ولوازم الوجود الخارجي الى ما هو منضم
بمهية الخارج وهما مختلفان بالماهية لكن لا يصح على تقدير الاشتراك الوجود معنى كما
هو الحق عندهم بناء على ما قال في بعض تعليقاته المدعي بحسب الظاهر اشتراك الو
جود المصدري الانتزاعي بين الوجودات والموجودات اشتراكا على وجه الاجماع
وبحسب النظر الدقيق اشتراك الوجود الحقيقي وما قيل انه اراد به الواجب سبحانه وامتنع
اسناد اللوازم المختلفة التي هو اذا لم يعتبر معه جهات مختلفة بناء على ان مقتضى اتحد
اختلاف اللوازم التي هو اختلاف العلل ومناسبات ولو بالاعتبار ليس بجيد انه بناء على
هو الحق اسناده الى الوجود بمعنى المصدري ايضا لتحقق التغاير بين الوجودين ولو
مختلفين بالاعتبار ولا احتياج الى جعلها مستندة الى الوجود بمعنى ما به الموجودية بل الحق في
الجواب التي هو الاكتفاء على المنع عليه تأمل قوله ثم بعضهم اه وجه العدول المشتمل
تخصيص تعميم الحادث الى التخصيص بالمتجدد قوله لا يخفى عليك اه توجيهه انه قد تقرر عندهم
ان للواجب تعالى علما فعليا متقدما على المعلوم وسببا لايجاده لان ملاحظة ما في النظام العجيب
من الغرائب واللطائف ينادي باعلى النداء ان موجده علمه اولا ثم اوجده ثانيا وان
ذلك العلم ليس بزائد على ذاته سبحانه بان يكون مغايرا له ومتمايزا عنه تعالى وان العلم كمال كما شهد
به قوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا ومن المعلوم ان الاستكمال بالغير اي بالامر
المباين نقصان فلو كان علم الله تعالى كما يدل عليه كلام المصنف على الحضور يستدعي العينية مع المعلوم
لكونه عبارة عن النفس المدرك الحاضر عند المدرك لزم عدم علمه تعالى قبل وجود الممكنات لحدوث
الزمان والزمانيات واستكماله بالغير وهو علم الذي هو عين الممكنات المباينة منه تعالى وحادثة

صة

صفة العلم عليه ولا منها بادم الاساس ما مهدناه فتدبر قوله وتحقيق اه حاصله
ان الاعتراض الذي نشأ من الاشتباه ان العلم المطلق تكثر معان احد بامر اضافي
شأنه لا يتحقق الا بعد تحقق المنتسبين والاشكال الثاني الاشكال بما هو انتزاعي
لا يصلح للعينية لا مع المعلوم ولا مع العالم فادعاء تحققه والاستكمال به وعينيته لا ينبغي
لاحد واما الاخران والثاني كلاهما حضوري متحقق فيهما لكن ما هو عينه لما هو العالم
وما هو عين المعلوم هو الثالث وهما اي كان متحدين في الممكنات فيهما متغايرين
في الواجب فعينية احدهما مع المعلوم لا يستوجب الا عينيته الاخر فافهم قوله وهو عين
المبدأ اه اذ كلما يصدق على الحاضر عند المدرك بالذات في الممكنات كالصور
العلمية والحالة الادراكية وغيرهما من الصفات النفسانية يصدق
عليه منشاء الانكشاف لنفسه او لغيره بخلاف الواجب فان من الحاضر عنده الممكنات
وليست منشاء الانكشاف لنفسها ولا لغيرها فصدقهما معا على امر واحد
في بعض المواد لا في علم الله تعالى بناءه لا يوجب العينية كما ظن قوله واما الثالث اه
واما الثاني فقد يكون غيره فيه كعلم الله تعالى بغيره قوله ولكن ما هو عينه اه وما
هو عين المعلوم هو الثالث والاول يحكى عنهما دبر قوله وهو مبدأ اه
دفع لاستبعاد العينية الموجبة لكون الاشياء معلومة حال كونها معدومة
لكن يرد على الله كون الذات الواجب تعالى مبدأ الانكشاف للممكنات انكشافا تاما
حقيقيا مع تباين الحقيقة يأباه العقل السليم والطبع المستقيم فيقتضي الحكم بامتياز الممكنات
بعضها عن بعض عنده تعالى بحصول حقيقة واحدة بسيطة فان سبب العلم
ما لا يميز عند العالم كيف يتميز معلوم عن معلوم اخر عنده مع ان العلم الحقيقي

يصادق التمايز والقول بان بينه تع وبين كل ممكن ارتباطا ليس مع غيره ويكون الواجب
منشأ الانكشاف الممكنات في بحضر امتياز بعضها عن بعض عنده تع كما ينطق كلام
المعلم الثاني في السياسات المدنية لا يجيبه فعلى ان ذلك الارتباط لا يمكن ان يرتفع
به التباين الذي هو منشأ الا بالمذكور من بينه تع وبين كل ممكن وكذا لا يمكن ان
يحصل به امتياز بعضها عن بعض فانه فرع امتياز بعض الارتباطات عن بعضها
عنده تع وذلك الامتياز اما بنفس ذواتها فيلزم ان يكون انكشافها بذواتها
لتساوق العلم والتمايز لا بذاته تع وهو خلف او بنفس ذاته لكنه فهو اول الكلام
او بنفس ذات الممكن فيلزم الدور او بارتباطات اخر فيتسلسل الى غير نهاية فلم
يحصل امتياز اصلا اذ ما لم يتميز واحد من تلك السلسلة بالذات لم يتميز واحد منها
بالعرض ايضا والا لزم تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات قوله الا انه فلا
يستحاله لان المراد بقوله علمه بالكل بعد ذاته وكذا بقوله كثرت علمه كثرة بعد ذاته هو
العلم التفصيلي لا الاجمالي الذي هو العلم بالحقيقة وعنه سبحانه وبقوله تعدد الكل
بالنسبة الى ذاته ان الكل مساوي الاقدام في سلك الحضور عنده تع واكتفا
الوجود عنه لانه متحد معه في الحقيقة والقرب وبقوله فهو الكل في حد ذاته
انه مبدا الكل وخلاقه لا انها تركيبه وقوامه منه تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله وتمام
القول فيه اه اي في العلم التفصيلي للواجب تع يقتضي تفصيلا وقول الا
جمالي فيه انه تع عالم بنفسه وبغيره ام لا وعلى الاول اما بعينه او بغيره وعلى
الثاني فاما صفة قائمة به تع متعددة في ذاتها وهي صور الممكنات
مجتمعة فيها او واحدة بسيطة ذات تعلق بالكائنات باسرها وغير قائمة

به الله تع فاما بنفس حضور الممكنات عنده تع بوجودها الخارجي او بحضور الصور الجوهرية
الموضحة انه تعالى بنفسها قبل وجودها وصورها او بنفس حضور الاشياء وحضور الاشراقيات او بنفس ثبوت
الممكنات المعدومة وثبوتها خارجيا او ثبوتها علميا بلا تحقق الواجب كالسراب او باتحاد المعقول
مع العاقل فهذه عشرة مذاهب والى كل مذهب ذاهب واحقاق الحق في المبسوطات قوله
فلذلك يعبر كه اه اشار اليه بهو مجموع كم سماي العقول العالية المفارقة عن المادة وكون
وجودها لسانا فان ابتناء الحكم على المشتق يدل على الاخذ الماخذ فيه كما تقرر في موضعه وحيث عليه
قوله فنفس اه اذ التجرد هو المفارقة عن المادة اليق فيعتبر في مفهومه فانطبق عليه الحمل الاتي
والدلالات الجمدانية اه سواء كانت ظاهرة او باطنة وجودها لا لذاتها بل بغيرها كالعين
اذ المراد بها القوة الباصرة الموضوعة في تجويف ملتقى العصبتين المجوفتين من المقدم
الدماغ المتباعدتين الى العينين لا الجرم المخصوص قوله فلذلك اه وبعدم كونها مفارقات ايضا
ولم يتعرض به لظهوره والكفاية اصلها قوله ثم يتجه اه لان انما يدرك الذاتي على التقدير
وجدان الاثر منه في الكون وجوديا بالواسطة فاذا كان الوجودي بالاحالة تحقق الوجد
منشأ الادراك والقول بجواز كون مناط العلم هو الاول دون الثاني بعيد عن الانصاف قوله
صدر الكل الخ فانه صاحب الكلاميين كما يناول الصدر الى الصدر والعجز الى العجز فالتحقيق
ان الثاني بعيد مستغنى عنه ومحصوله ان تعقل الشيء وادراكه هو وجوده للذات المجردة
وحضوره عندها اما بالواسطة كوجود زيد لنا وحضوره عندنا فانه بواسطة وجود الصورة

التجرد دونها او جدتنا لكفورنا وحضور الصورة العلمية عندنا وعنده تعالى والمجردات
لا لان وجودها لانفسها وحضورها عندها بلا واسطة غير يكون تعلقها وادراكها
كمالها بل لانها لا تكاد تعلقها بالمعنى المصدري هو وجودها لها وحضورها
بالها وجميع الحاضر عند المدرك عينه وليتها كما هو شأن العلم الحضوري بانفسها فا
فهم قوله حيثية تقييدية موجبة التكثر في تلك حيثية التي بتغيرها يتغير المصداق فان كانت
معتبرة في العنوان بان كان داخلا في حقيقته وقوامه فيوجب التغاير بالذات وان
كانت في المفهوم والعنوان فقط لا كحيثية الاتصاف بالعوارض الخارجية والذهنية
بالنسبة الى الاشياء قوله فلنتكاثر بالاعتبار فحاصل انه لا بد ان يعلم ان الحيثية المذكورة
للشيء كما يدل على نفي التغاير بين العقل والمعقول في تعقل المجردات بانفسها كذلك
على نفي التغاير بين المصداق العاقل والمعقول فيها اي النفس فان العاقل فيها بما هو عا
قل موجود له وحاضر عنده فهو بهذه الحيثية معقول له ايضا فمن ذهب الى خلافه كما
لمحقق الدواني واتباعه حيث قال في الحاشية القديمة ان علم النفس بذاتها موضوع ا
لعالم مغاير لموضوع المعلوم بالاعتبار كتغاير المعالج والمعالج فقد اخطأ الفحول لهما
نطق به الشيخ قوله وكونه لانه علاوة لدليل الشيخ الناهض على نفي التغاير مطلقا والشيخ
لمقصود نفي التغاير الذاتي فقط فلا يرد ان التغاير بالحيثية انما يقول في التعبير والعنو
ان دون المعنون والمعبر عنه وهو لا يستوجب ان تكون الحيثية امرا اعتباريا حتى يكون
العلم بها علما حصوليا لا حضوريا كتغاير المحيثية ان العلم الحصولي هو الشيء من حيث العوارض
الذهنية مع ان العلم المتعلق به علم حضوري لا حصولي هذا غاية التوجيه للكلام والله
اعلم بحقيقة المقام قوله والعلم المتعلق بها علما حصوليا لان الذات المعنونة مع ا
لحيثية المركبة عن امر اعتباري امر اعتباري موجودة في الظرف اللحاظ بوجود ا
لظلي دون الخارجي بوجودها الاصلي بخلاف النفس فلا يكون نعتا لها لاستدعاء

لاستدعاء الاتصاف الانضمامي الذي هو احد امور الثلثة التي عليها ابتناء العلم ا
لحضوري وجود الحاشيتين في ظرف الاتصاف والظاهر انه ليس عينا ولا معلولا
لها فيكون علمها علما حصوليا ان العلم المتعلق بالاشياء الغائبة عنا يكون بحصول صورة
منها وهذا التلويح ما في التوضيح قوله في الحاشية والامر فيما نحن فيه ليس كذلك لعل غرضه ان وصف
العاقلية والمعقولية من الصفات الغيبية التي مصداق حملها نفس الذات الموصوف
فكونهما واجب الثبوت لها كالوجود للواجب تعالى يرد انه الاتصاف بهما يمكن لها
والاتصاف بشيء ممكن مسبوق بالاستعداد ولا نفس مستعد ان باحدهما صارت
عاقلة وبالاخرى معقولة قوله فيها اي العاقل والمعقول والتعقل اه والا لزم ان
يكون علمها بانفسها بحصول صورها قوله فيها وتحقيقه هذا اشارة الى قوله ا
لعاقل والمعقول الى غاية لانه تحقيق لجميع ما سبق ووجه الظهور ان ما سبق يدل دلالة
ظاهرة على ان المعقول فيها لو لم يكن عين العقل يعني الحاضر عند المدرك الذي
هو حقيقة العلم الحضوري لكان علمها علما حصوليا صورته وهذا الوجه ليس له اختصاص
بحث المقام بل جار في الحضوري مطلقا حتى الاعم قوله فيها غلطا اه في القاموس غلط ا
لدليل فلا البسيطة وغلطه هي ما يستغلط به العلماء قوله دون الاعم اه لانها
الامور الاعتبارية الغير الحاصلة عنده فلا بد في علمها من الحصول قوله فيها وبتطهير
الذات لان المجردات مع كونها فاقدة اللغات في جميع الكمالات لان تعلقها عين ذواتها
في الواجب تعالى عن جميع انواع التغاير احق بان يكون له صفة العلم وكذا جميع
صفاته التي تساوي الاقدام في كونها منبعها لمعنونات المفهوم الحق بلا اشتباه
الموجود بعض ما ذكر من الحجة القاطعة والبينة الساطعة فتدبر قوله

يلزم اجتماع المثلين قال بعض الاعاظم لا احد ان يتوجه عليه بالنقض لان

مقدمات البيان بعد تسليم والاغماض عما يتجه عليه استحالة اجتماع المثلين

لا محالة يلزم عدم العلم بالجزئيات على وجه جزئي فانه على تقدير حصول

الاشياء بانفسها يلزم اجتماع المثلين لا محالة فنقول العبد المعتصم بحبله

المتين فيه بعد التسليم استحالته اي انه لا احد ان يمنع على تقدير كون علم الصورة

الذهنية حصوليا وان كانا متحدين بالماهية لزوم اجتماع المثلين المستحيل مستندا

بانه عبارة عن اجتماع امرين متشاركين في الماهية النوعية في محل واحد والمستحيل

منها اجتماعهما بحيث يرتفع الامتياز بينهما كما صرح به المحشي في موضع

آخر وتمايز بين المتحدين ذاتا لا يتوقف على اختلاف المحل تشخصا فحسبه

بالمحل الواحد في ازمنة متعددة او زمان واحد يوجب تعدد التشخصات

باعتبار الجهات لا الهيولى وفي قوله والاغماض اشارة الى ما ينبني عليه الكلية

من ارتفاع الامان عن الحكم العكس على تقدير جوازه لجواز ان يكون السواد

المحسوس سوادات كثيرة كما ينبغي ان يبنى عليه لا انه يجد باساس الارتفاع

المذكور اذ الحس قد يغلط كثيرا كما هو المقرر في مقره فادعا استحالة ادعاء محض

ويكفي ان الجسم في الصبح فيعلمه كذا ثم كيفية ثم سواد ثم هلوكه وليس ذلك

الا انقطاع افراد السواد المطلق عليه فالكيفية كدورة انه اجتمعتا وسواد

كيفيات والهلوكة سوادان وهذا بعينه اجتماع المثلين فليتامل واما التقرير

النقض فهو انه على التقدير حصول الاشياء بانفسها لا بد للعلم الجزئي بما هو

جزئي ان يحصل هو بنفسه وشخصه مقارنا بالعوارض الخارجية في الذهن اذا

الكلي

الكلي فاصر عن افادة علمه اجتماع بما هو كذلك وهل هذا الا اجتماع المثلين الذي

ادعيتم باستحالة لا اجتماع الشخص الذهني والخارجي او الشخصين الخارجين المتشاركين

في الماهية النوعية في محل واحد هو نفسه ولا يبقى الى انكار علم الجزئي بما هو جزئي فا

نهم استدلوا على حصول الاشياء بانفسها في الذهن بانا نحكم على الاشياء لا وجود

لها في الخارج باحكام ايجابية صادقة وذلك لا يمكن الا بعد الوجود لتلك الاشياء

اذ ثبوة الشيء للشيء يستدعي ثبوة المثبت له واذ ليس في الخارج فهو في الذهن وهذا د

ليل لو تم لدل على حصول الجزئي بما هو جزئي ايضا في الذهن بتقريره بان خلاصة الد

ليل فيه ايضا بانا نحكم عليه بما هو كذا باحكام ايجابية صادقة متصفة به نحو زيد

سواد فلا بد من الوجود اذ ليس في الخارج فهو في الذهن ووجود المغايب بعينه حقيقة

او اعتبارا لا يكفي لصدق الموجبة والا يكفي لصدق قضية زيد قائم مثلا وجود الما

هية الانسانية في ضمن جزئي آخر كعمرو وغيره فلا بد من حصول وجوده من

حيث انه متشخص بالعوارض الخارجية ومكتنف بالعوارض العقلية في الذهن و

ليس العلم الا ذلك على هذا التقدير والجواب بانا لا نسلم المماثلة المستحيلة بين ا

لشخص الذهني المكتنف بالعوارض الذهنية والخارجي المتشخص بالتشخصات

الخارجية او الشخصين الخارجين الذين يتشخص احدهما مغاير تشخص الآخر

لتحقق التمايز بينهما كما بين الخطين او سطحين المتماثلين في الانواع .

والاستقامة الحالين في سطح واحد او جسم واحد بناء على ما تقرر في الحكمة

من ان المحل هو الكل لا البعض دون البعض بانهما من حيث انهما ممتدان

في جهة محل لاحدهما ومن حيث انهما ممتدان في جهة اخرى محل للآخر مشترك كما

الشرنا اليه سابقا فافهم قوله علم حضوري والا لزم اجتماع المثلين قوله فعلم

لحصولي لانتفاء المماثلة المستحيلة بين الصورة العقلية الكلية والصورة

المتشخصة الذهنية قوله على التقدير كونه علما واما على التقدير كونه غير العلم فليس هذا

القبيل بل حالة ادراكية تحصل عقيب اكتناف الصورة الذهنية بالعوارض

الذهنية كما سياتي قوله وبهذا حصل الفرق آه وذلك الاشتباه الناشي من اطلاق

لفظ التصديق والجزء الاخير للقضية على الحكم على طور الاوائل واطلاق التصديق والقضية

على المفهوم العقلي المركب على راي الامام بتغاير الاطلاقين فوقوع النسبة والمفهوم

العقلي من حيث الكشف علم وتصديق وبدونه معلوم وجزء اخير وقضية قوله فالاثنينية

على واحد غير مركب هذا على تقدير حصول الاشياء بانفسها ظاهر لا غبار عليه واما على التقدير

حصول الاشياء باشباحها فلا يظهر وجهه لان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي المركب

هو الامر العقلي المركب في مرتبة القيام اذ ذاتيات الشيء لا تختلف باختلاف الاعتبار

والتوجيه بان العلم من مقولة الكيف والانقسام اللازم للتركيب ينافيه

ما فيه ينافيه قوله المحشي بعد هذا او تصديق عند الامام علم مركب من المعلوم المتعددة

لا علم واحد بسيط فالتوجيه توجيه للكلام بما لا يرضى به قائله والقول بان تركيب

المتعددين وان كان ذاتا وحقيقة لا يوجب التركيب الآخر الآتي ان مرتبة لا بشرط

الشيء وبشرط الشيء متحدان فيكون احدهما بسيطة والاخرى مركبة لا محصل له

عندي على ما عرفت من ان ذاتيات الشيء لا تختلف باختلاف الاعتبارات كما تمسك به

ذلك القائل في مواضع عديدة واما مرتبة لا بشرط الشيء وبشرط الشيء فلا تستلزم

بساطة احديهما وتركيب الاخرى لان الشيء الواحد صالح لان ينتزع عنه شيئان في الظرف

ان الملاحظ

الملاحظ ان لاحظ العقل بينهما باعتبار الانتزاع معنى مبهم يسمى مرتبة لا بشرط الشيء

وان لاحظ العقل بينهما ثم محصل باعتبار انتزع معنى مبهم ومحصل يسمى مرتبة بشرط

الشيء فاتحادهما انما هو باعتبار منشأ الانتزاع وليس باعتبار بساطة احديهما

وتركيب الاخرى واما المفهوم الانتزاع المتغاير لهما وان كان بسيطا ومركبا فليسا

بمتحدين ومن ههنا تسمعهم يقولون ان جزئية الجنس والفصل للنوع انما هو باعتبار

الملاحظ العقل وتحليله وما ظهر لي في هذا المقام بعون الملك العلام هو ان المقصود

للمحشي ان المسمى بالقضية في قول سيد السند هو المفهومات من حيث انها امر عقلي

مركب معتبر فيه الوحدة عرضا او دخولا لا من حيث انها كثيرة محضة فدوله

ان القضية حقيقة متصلة كالاعداد والعلم المتعلق بها من هذه الحيثية علم واحد

غير مركب اي ليس علوما متعددة عند الحصول ثم اعتبر فيها بعد ذلك الوحدة اذ

الحاصل في الذهن هو شيء الواحد من حيث انه واحد وان كان في نفسه ذا اجزاء و

تعدد والعلم انما يكون متعددا بتعدد الحاصل كما لا يخفى فلا يكون التصديق عند

الامام لان التصديق عنده علوم متعددة صرفة او معتبرة فيها الوحدة كما هو

التحقيق عند المحشي كما سياتي فالمراد بالمفهومات في قوله العلم بها آه هو المفهومات

المتعددة المحضة حتى يصير العلم المتعلق بها التصديق عند الامام ومن ههنا

ظهر ان الفرق بين التصديق والقضية عند الامام ليس بالعلم والمعلوم و

الكلام سابقا ما اول وبقوله ما سياتي من قول المحشي ان التصديق عند الامام

هو المجموع التصورات اجزاء القضية حينئذ لم يكن هو ادراك القضية على ظن

من ان المقصود المحشي من اقحام هذا الكلام هو الكلام على السيد السند بان

يلزم عدم الفرق بين التصديق والقضية بالمعلوم والعلم والمعرّف عند الامام خلافه

عجيب كل التعجب فالمقصود انما هو نفس تبين الاختلاف في العبارة والقول بانه

من قبيل صنعة الاستخدام وهي من المحسنات المعنوية كما تقرر في علم المعاني والبيان

ليس يبعد اذ من المعلوم ان التحسين ليس على الاطلاق بل اذا قام قرينة على فهم المراد وبدونها

مخل بالفهم كما في تلك العبارات اذ ليس في سياقها وسباقها ما يدل على هذا المرام ولهذا احتاج ا

لتنبيه على في التنبيه الى امر خارجي وهي اعم اه الخ انه ليرد اختلاف النقل لان ما يظهر من

تتبع كلماتهم وتصفح تقريراتهم هو انه لما كان العلم الحصولي من مقولة الكيف وتفسيره بحصول

الصورة مع ان كونه من مقولة الاضافة حكموا بالتسامح ويكون المراد به الصورة الحاصلة كما في

شرح المواقف ولم يظهر لهم وجهها انه كيف واين الداعي الى الحكم بالتسامح هو لزوم

اندراج ما هو من مقولة الكيف تحت مقولة اخرى بحسب التفسير الاول فلو عمموا ما هو

المراد منه بحيث يعم الحضوري الى غاد الخذور المذكور لان العلم الحضوري ليس

مندرجا تحت مقولة معينة بل حاله كحال المعلوم للاتحاد بينهما ذاتا واعتبارا كما صرح به

بعض الاذكياء فلا فائدة في التسامح بل هو تتمة اورد ها المعترض من عند نفسه تتميم

اعتراضه واذا عرفت هذا فاعلم ان حاصل الجواب انا لا نسلم ان الصورة الحاصلة من

الخ يتيح العلم من الحضوري لان المفهوم منها انها حكاية من ذلك الشيء واتحاد الحكاية

وعنها والمحكي عنه بل تغايرهما مصداقا بالذات او بالاعتبار فلا بد ان يكون هناك شيء

متغاير للمعلوم مصداقا فكيف يكون يعم الحضوري لانه وان وجد بينه وبين

معلومه مغايرة في المرتبة المتاخرة عن صدقهما لكن لا ينفع للشمول في وهم ان

هذا الجواب ليس على داب المناظرة لان السائل ناقل وانه قال لا يوجه عليه المنوع

شئ

بلغ

تلك فاسد كما لا يخفى فتدبر فانه من سوانح الوقت في المطارحات اه حاصله على

ظهر لي انه لو كان العلم الحصولي للنفس الموجودة بزوال الشيء عنها في الخارج الذاتي اما ان

يكون الحق علما حصوليا او غيره بل صفة اي امر غير الادراك الحصولي وعلى الثاني

فللنفس اه وعلى الاول ذلك الادراك الحصولي لا بد ان يكون امرا وجوديا والا لزم

ان يكون الامر العدمي هو الزوال انتفاء ما ليس بشيء وهو ادراك الحصولي الذاتي

وهو محال فبطلان الراي بالكلية اما على تقدير كون العلم عبارة عن الاول فظاهر واما

على تقدير الذوال فلان كل علم صالح لان يحصل العلم بزواله بزوال زوال الصلوحا

واقعيا وخصوصية علم دون علم في كونه زائلا الصفات كما يشهد به وجدان والزائل اوذ

بل الزائل لا بد ان يكون وجوديا سواء كانت المقدمة القائلة العدمية لا يكون منتفيا

ما ليس بشيء ما ولته بما في حاشية الحاشية او لا فيه قيل لو كان احتمال كون الزائل حضوريا

داخلا في الشق الاول فبطلان الراي ممنوع لان المفروض انما هو كون الحضوري له

ولو كان داخلا في الثاني فانما يصح احتمال كون الزائل حضوريا غير صفة كعلم النفس بذاتها

وهو وكذا ما قيل لو كانت المقدمة القائلة ما ولته لا يلزم وجودية جميع الادراكات

لانه اذا تعلق الزوال بزوال الزائل وجوديا لا يلزم وجودية الزائل الا حقا لانه عدمي

لا يكون انتفاء ما ليس بشيء بل وجب يستلزم الوجود ليس على ما يكون ينبغي ثم اعلم ان الاه

يستدل على هذا المطلب بان هذه الالة حالة الوجدانية المسماة بالعلم ليست عدمية لانها

ممتازة عن غيرها بالضرورة والعدم ليس كذلك وايضا لو كان عدمية لكانت عدم ما يقابلها

وهو اما المنشأ البسيط الذي هو عدم فيكون العلم عدم العدم فيكون ثبوتيا مع فرضه

كونه عدميا واما الجهل المركب فهو باطل ايضا لخلو المحل عنهما معا كما في الجماد وفيما ما فيه
تدبر فينتقض ليلا ادراك وجودي مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون حضور باء الجواب
في اي شئ في هذا الطريق دقايق منها انه اختار ما اختاره صاحب المطارحات لا يتم
التقريب في حصار لان المدعي كون الادراك لذايل وجوديا محضا والثابت به اعم منه
ومن الانتزاعي الثابت بخلاف هذه الطريق ومنها ان في هذه الطريقة تقدير نقيض
الذي يلزم امرا استحالته مبين بخلاف تلك الطريق فيها وذلك بين لا سترة فيه
ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين ولعل الذي هو المقام اشكال خاطبني به معاصر الاستاد
مد ظله وهو ان ارتفاع النقيضين نقيض للنقيضين فان نقيض كل شئ رفعه واستحالة
احد النقيضين يوجب وجوب الاخر فيلزم ان يكون النقيضان واجبين وهو مستلزم لا
جتماعهما وقد سنح لي في حله ما يلي بوضعه لكن لم يرض به وهو انه ليس معناه رفع تحقق ا
لنقيضين معا حتى يلزم ما لزم فانه ليس بمحال بل معناه رفع احد النقيضين مع هو شان
رفع موضوع القضية الطبيعية التي تحقق بتحقق فرد وينتفي بانتفاء جميع الافراد فنقا
ما لزم اجود وجوب احد النقيضين ومن ضرورة انه لا يستلزم اجتماعهما ثم قد عوضته
على الاستاد مد ظله فحسنها ثم اتى بتقرير اخر ان معناه على تقدير ارتفاع النقيض
ارتفاع النقيض اللازم وهو الذي يستلزم وجوب ذلك النقيض الاخر على ذلك التقدير
وهو ليس بمحال وقريب منه ما افاده هو بعينه ان معنى رفعهما مع يجب سلب معيتهما
وهو ليس بمحال قوله فيها مع انه آه بهذا النسبة المقدمة الممنوعة وان لم ينفع با
لمقصود كما ان انفا فتنفي فايدة ذكرها غير صحيح قوله فيها الانتفاء بالمقصد خلاف الطريقة
التي اختار صاحب المطارحات لانها تدل على الايجاب الكلي كما ذكرنا عليك سابقا

وجميع

قوله وجميع تلك الادراكات آه اي الادراكات الغير المتناهية السابقة قوله فالاولى آه
لم يقل فالصواب لجواز حمله على المعنى الصحيح وهو اما هذا المعنى فالمعنى للنفس ادراكات
من حيث الانتفاء لا يبعد يتهم تشهد بخلافه او المعنى الذي سياتي من المحشي قوله
فيلزم انتفاؤه آه مع ان الوجدان يشهد بخلافه قوله بل انتفاء الثابت والا
مستدلا عليه بان الادراك منشاء الامتياز فلو كان انتفاء محضا لم يتميز
لان الانتفاء المحضة والسلوب البسيطة لا يتميز الا بمكانها والا لم يكن ا
لحمل بين الانسان وسلبه عقليا يحكم به العقل بمجرد الملاحظة للطرفين
لتجويز العقل ان لا يكون الانسان ولا سلبه هذا السلب للانسان يكون م
سلوبا بالسلب آخر ممتازا عن السلب الاول بذاته المخصوصة وهو كما ترى ولما
لم يتميز فكيف يكون منشا الامتياز الغير غير تام او عدمه الممايز الا مكانها لا بد
جب عدم كونها منشاء الامتياز الغير ومن ادعى فعليه البيان وان ظن ان الملكات
التي بها سلوب بسيطة فمزاح بان التمايز السلوب لا يتوقف الا على الا
ضافة الى ملكاتها الاعلى تمايزها الغير على ملكها قوله واللازم على التقدير آه اذ
على هذا التقدير كل ادراك سابق كان انتفاء ثابتا سابقه فتحقق الملحوق
بزوال السابق زال ثبوته وبقي الانتفاء المحض بناء على ما تقرر ان النفي اذا
دخل على الكلام فيه تقييد يتوجه الى القيد فقط واورد عليه بان النفي المحض
اذا كان موصوف بوجود يكون عدما ثابتا والسالبة في هذه الصورة يصدق
بعد وليه وقد فرض وجود الموصوف اذ الكلام عند تحقق الادراك الاخر
فالاعتراف بالانتفاء المحضة اعتراف بالادراكات وفيه كلام سياتي قوله والمنكر

انه مح فيه ان استحالته على تقدير حدوث النفس مسلم واما على تقدير قدمه فمم
لجواز ان تكون مرتبة العقل الهيولاني التي هي عبارة عن خلو النفس عن جميع الا
دراكات مختصة بحدوث النفس والشاهد عليه احاله استحالة التسلسل
في التصور والتصديق على تقدير كونهما نظريا على تقدير حدوث النفس
وايضا يمكن ان يستدل على انتفاء تلك المرتبة راسا بان يقال بعد تمهيد
مقدمة وهي انا نفرض مفهومين متنافيين مفهوم شيء حصل في الذهن
بنفسه او بوجه الذاتي او عرضي سواء كان مع ملاحظة او لا ومفهوم خلافه
ويسمى احدهما بالمعلوم والآخر بالمجهول المطلق ان مرتبة العقل الهيولاني
لو كانت من الواقعيات فنفرضا ان عمرا مثلا كان في تلك المرتبة ثم حصل له ادرا
مفهوم المجهول المطلق بمجيء الذي مر فان العقل لا يعجز عن تجويز حصوله
ابتداء كما يشهد به الوجدان فزيد مثلا هي اما معلوم عنده بان يكون حاصلا
له بنفسه او بوجه وقد فرض انه لم يحصل له سوى مفهوم المجهول المطلق فيكو
عنوان له وصادق عليه فيلزم ان يكون حين كونه معلوما مجهولا مطلقا واما
مجهول مطلق فيكون حاصلا له بهذا المفهوم الصادق عليه المفروض الحصو
ل فلزم ان يكون معلوما حال كونه مجهولا مطلقا ولهذه الشبهة تقريرات
واجوبة مختصة بها وهذا تقرير سانح لي عند المناظرة مع بعض اصحابي
وقد عرضتها على اذكياء عصرنا فما اتى احد منهم بما يعتد به فهي احق بان
يسمى بالجذر الاصم قوله اذ زوال الشيء الخ افاد بعض الاعاظم انه ان اراد
به انتفاء بعد الوجود لكن الملازمة ح... لا يجب ان يكون عدما

لاحقا

لاحقا فانه يجب في ادراك الحادث نفس الحالة ان يكون الادراك المفروض
الحدوث زوالا اي عدما لاحقا لانتفاء سابق على ما هو انتفاء له ويكون
ذلك انتفاء لانتفاء سابق لما هو انتفاء له وهكذا الى عدم عدم
... عدم قديم وح لا يلزم تعاقب الانتفاءات تحقق بعدم لزوم
تحقق الزائل في قبل تعلق الزوال به وتخصيص الدليل يوجب عدم تمام
التقريب لانه يفتح احتمال كون الادراك زوال لانتفاء سابق على ما هو انتفاء له فتم
قوله فالادراك الذي يعقبه الضمير الاول للانتفاء والثاني للادراك يقال عقبه فلان
اذا جاء على عقبه فالحاصل ان الادراك لولا انتفاء ادراك آخر فالادراك الذي
يعقبه ذلك الانتفاء انما انتفاء الادراك السابق عليه كان ذلك الانتفاء
انتفاء لانتفاء الادراك الذي هو سابق عليه بمرتبتين وكان هذا الادرا
الذي يعقبه ذلك الانتفاء انتفاء له وانتفاء انتفاء شيء يستلزم تحقق ذ
لك الشيء والا لزم ارتفاع النقيضين فيتحقق الادراك المنفي السابق عليه ذلك
الانتفاء بمرتبتين فحينئذ يستلزم الادراك الثالث وهو الانتفاء للادراك ا
لمفروض الاول السابق عليه بمرتبتين وهكذا يستلزم كل الثالث للاول بمرتبتين
فبطل كلية الرأي ولزم اعادة المعدوم وانقلاب المنفي وبالعكس وهكذا
الى غير نهاية فافهم قوله في الحالتين وهو محال لو فرض تارة بان الوجود امرا
حد في حد ذاته ولا يتعلق الابتداء والاعادة بحسب حقيقة بل بحسب الاضافة
الامر خارجي عن ماهيته اعني الزمان فان تعدد الزمان امكانا او وجوبا واستحالة
فلو جاز كون الشيء الواحد ممكنا في زمان كزمان الابتداء وممتنعا في زمان آخر

مم

كزمان الحادث بناء على ان الوجود في الزمان الثاني مغاير للوجود في الزمان
الاول بحسب الاضافة لجاز انقلاب احدى المواد الثلث الى الاخرى
وهو مع مخالفته لبداهة العقل يوجب غناء الحوادث عن المحدث
لجواز ان يكون ممتنعة لذاتها في زمان كونها معدومة وواجبة لذواتها
حال كونها موجودة وفيه سد باب اثبات الواجب وتارة بانا
اذا فرضنا ان زيدا معدوم ثم وجد ثم علم فيصدق اولا زيد معدوم وثا
نيا انه موجود لا معدوم وثالثا ليس بلا معدوم وههنا ثلثة اعدام الاول المستفاد
من كلمة ليس والثاني من كلمة لا والثالث من كلمة معدوم ثم فيها عدم عدم عدم فيلزم
اعادة المعدوم بعينه والاعتذار بتبعاية الاختلاف الزمانين او بتخصيص استحالة
في صورة الوجود مشترك والجواب عنه بانهم جوزوا اعادة المعدوم المحض
انما منعوا اعادة الوجود المعدوم وههنا التحقيق يلزم اعادة العدم الثابت
لان ادراك عدم ثابت فيعود الثبوت غير سديد لان الحكماء قالوا على استحالة انها
ان تخلل العدم بين الشيء ونفسه محال اذ النسبة لابد لها من الطرفين فيكون في الوجود
بعد العدم غير الوجود قبله فلا يكون المعاد الاول بعينه ورد بان في التغاير الزما
ني كفاية ومنها ان المعاد انما يكون معادا بعينه اذا اعيد بجميع عوارضه ومنها ا
لوقت وهو محال ونوقض بان اللازم للاعادة بعين اعادة العوارض
المشخصة والوقت ليس منها ضرورة ان زيدا الموجود في هذه الساعة هو
بعينه الموجود قبلها بحسب الامر الخارجي كيف وقد حكي انه قد وقع هذا
البحث لابن سينا احد تلامذه ولان ذلك مقر على التقدير تعالى له ان كان ا

الامر على ما تزعم فلا يلزم عليه الجواب لا في غير من كان يباحثك وانت ان يلزم غرضي
يباحثني فهب وعاد المتلو واعترض بان الوقت ليس من المشخصات ومنها انا فرضنا
اعادة بعينه والله تعالى قادر على ايجاد مثله مستانفا فلنفرض الخروج لا يتميز المعاد
محالا عن المستانف ويلزم الاثنينية بدون الامتياز ودفع بانا نمنع عدم التمايز بل يتمايزا
بالهوية فهذه الدلائل ان تمت لدلت على استحالة اعادة المعدوم البتة كما دلت على
استحالة اعادة الوجود المعدوم بادنى تغير فتامل اقول الجواب الحاصل الا اذا تحقق
في النفس ادراكا كان ذو السابقة ثم انتفى عنها فهذا الانتفاء يكون اطرادا الا لكن
لا يكون انتفاء محضا لان الادراك صفة قائمة بالمدرك فيكون في قوة معد
والنفي هذا الانتفاء الثابت الذي هو في قوة السالبة المعدولة يتصور با
نتفاء الانتفاء بسيطة وبانتفاء الثبوت فقط والاول يستلزم الادراك الاو
ل الذي هو في قوة الموجبة المحصلة والثاني انتفاء النقيضين دون الثاني
بل يستلزم الانتفاء الذي هو في قوة السالبة البسيطة فلا نم ان انتفاء الانتفا
ء ههنا يستلزم الثبوت الذي هو في قوة الموجبة المحصلة لجواز تحقق هذا الانتفا
على الطريق الثاني وان اشتهر في صدرك ان السالبة المعدولة والموجبة المحصلة
متلازمان عند وجود الموضوع ونقيضان ونهويها النفس لكونهما نقيض
المعدولة السالبة البسيطة اللتين متساويين عند وجود الموضوع ونقيضا
المتساويين متساويان فكذا الحال ما في قوتهما وفي قوة نقيضهما فنقول بان
العدم الثابت والعدم المحض متغايران مفهوما واحكاما حتى ان العدم
الثالثة صار ادراكا لا اخلاق المحض مع وجود الموضوع يجوز ان يكون الصدق احد

هما مانع كون انعدام الادراكات عن النفس راسا الا الاخر فيصدق الاول بها
دون الثاني فلا تلازم بين المعدولة والسالبة وكذا بين ما في قوتهما حتى
يتفرع عليه التلازم بنقيضهما وتلازم نقيض ما في قوتهما ومن ادعى تعليله فليتأمل
هذا ما حصل لي في هذا الباب والله اعلم بالصواب بحث ومن عادة حسب الايار لا
بالهما وللناس فيما يعشقون مذاهب قوله الا ما هو بالذات كان بالعكس ايضا فسادا وبا
والا فالسابق زائد قوله يدل على خلافه اه يدل على ان اللاحق زائد على السابق وهو
باق معه لاسيما القريب وهذا الحكم وان كان لا يتصور على تقدير كون الادراك انتفاء
لادراك السابق لكن اين هذا من ذلك كانه اراد ان الوجدان حاكم بان العلوم
تتزايد يوما فيوما بمعنى ما مر اليه الايماء وهو يورث حصول الملكة يحصل بها ا
لاقتدار على تحصيل ادراكات في الزمان اللاحق زائد على الادراكات الحاصلة في الزمان
سابق بالمعنى الذي قصد فتأمل قوله والحق يلزمه اه لعل غرضه انه على تقدير صحة ما ذكر
صاحب المطارحات في النوع الثاني يمكن اقامة دليل آخر على ذلك المدعى لانه دليل تام
في نفسه كما يدل عليه قوله كما ذكره في النوع الثاني فلا يرد ان تحقق الادراكات بازاء الا
دراكات هي في قوة النفس ضروري ويجب سبق تلك على هذه اما على الجميع او على سبيل التعا
قب لا على التعيين وبناء لزوم اجتماع النقيضين على الاول قوله والمصير لا يرد الى يعني ان
مقصود صاحب المطارحات اثبات المدعى بابطال النقيض باستلزامه احد الامرين
وهو العلو او تحقق امور غير متناهية احتاج الى الترديد في الشيء الزائل والعائد ابطاله
باستلزامه للاخير وهو حاصل بدون الترديد فالترديد مستغنى عنه قوله الا زوال واحد
والا بطل الحصر العقلي بعود الشيء ونقيضه كما مر قوله والحق العلم اه توضيح ان اجتماع

العلمين

العلمين حدوثا يستلزم اجتماع الالتفاتين نحو المعلومين في آن واحد والتالي
باطل فالمقدم مثله واما الملازمة فلان الوجدان شاهد بانه لا يتعلق علم
لشيء الا وان يتعلق به قبله التفات من النفس قبلية مواخية مع المعية فان اجتمع
العلمان بمعلومين متغائرين حدوثا في زمان واحد اجتمع التفاتا
سابقهما قبلية في زمان واحد واما بطلان التالي فلما هو المشهور من ان النفس
لا يتوجه الى شيئين في آن واحد بالتفاتين متغائرين وبعد هذا فلو كان
الزائل عند العلم بهذا عين الزائل عن العلم بذلك لزم اعادة المعدوم بعينه
اذ لا بد للعلم بهذا من زوال كما لا بد للعلم بذلك من زوال آخر والا لاستوى
حال العلم وما قبله وقد بطل بما سبق الجامعية بينهما فلا بد من ان يكون ذلك
الزائل معدوما ثم موجودا ثم معدوما وما يقال ان هذا الامام اعيا لزومه وفيه انه
ثابت بالمقدمة الممهدة التي هي ابطال الجامعية حدوثا لا اتفاقا فلا يلزم
التخلل الوجودي لو استعين بالمقدمة القائلة ان الزائل الواحد ليس له الا زوال
واحد لعل المقدمة الممهدة على انه لا يصرح به دليل آخر غير هذا الا على تقدير
التخلية بعد قوله يلزم اعادة المعدوم بعينه واما او الفاضل تكلف ببعض النسخ
واختاره بعض الافاضل الا انه ضعيف عندي فتأمل قوله لا اشتهر اه فيه اشارة
الى ما في مباحث المشرقية من ان القوم وان تحيروا به لكنهم لم ياتوا عليه بسلطان
الا غاية ما قالوا او هو انا لم نجد من النفس الا اقبال باذهان تالي ادراك الشيء بعد
في تلك الحالة الاقبال الى شيء آخر وهذا الذي خبر بهم عن الطريقة المستقيم وما ابعدهم عن
نهج القويم وما فهموا ان الادراك العقلي مغاير للادراك الخيالي حتى اذا فلت الخ

الا انسان ناطق احاطة عقلنا بمفهوم هذه الالفاظ ويظهر في خيالنا امر مطلقا
دقيق في الترتيب بهذه الالفاظ فاذا قلنا الناطق انسان تمنع المفهوم عند
العقل لا ينقلب بخلاف الصورة الخيالية فانا نشاهد ان الصورة الخيالية لا تقوى
على الاستحضار الصور كثيرا اما القوة العقلية فليست كذلك فالتعدي الى القوة
الخيالية الى القوة العقلية بلا برهان قائم على ذلك فانه حين الحكم لابد من
حضور الطرفين لضرورة ان الحكم على الشيئين لابد ان يحضر المحكوم عليهما و
الا لكان الحكم المذهول والمنسي وهو كما ترى والجواب انا تصورنا الشيء بحده لا يكون
العلم بالحقيقة لا اجزائه نفيد العلم بتمام حقيقته فلو استلزم حصول العلم بكل اجزائه
دفعة لاستحالة حصول حقيقة والصور المقدمة الواحدة لانتهى فلابد من حصول
المقدمتين ومن الحجة القاطعة انه من المقرر في محله ان الله تعالى والعقول المفا
رقة وكذا العقول الناطقة بعد مفارقة الابدان لا يمكن ان يكون الشيء
من معلوماتها موجودة بالقوة بل لابد من حضورها بالفعل وهو هادم
الاساس بما ظنوه وقد اقتدى بالامام الفاضل الجونساري في بعض
تصانيفه فعليك بالطلوع القريحة قوله بعض ايمة الكشف الخ فيه اشارة الى
خلاف البعض فان الشيخ الاكبر رضي الله عنه قد يميل على ثبوت الترقي بعد الموت
وانكره من الطوائف المتفق بانه غير واقع وهي ليست الادراكات في النشأة الاولى
اخرى اي بعد قطع تعلق النفس عن البدن قوله وبارتنا وجود الامور الخ قد
تصدى بعضهم لدفعه بانه اراد بقوله بحسب ما في قوتنا امكان الادراك للامور
الغير المتناهية على وجه البدلية بالفعل في آن واحد وعلى كل الادراك عبارة

عن عدم

عن عدم الالة حق لا امر وهو لا يمكن الا بعد الوجود ذلك الغير بالفعل فيلزم ان يكون فيما
الامور غير متناهية بالفعل حتى يمكنها ان يتنزل لكل واحد منها في هذه الآلة وجه البدلية و
لم يدرك الانتكاس في آن واحد ادراك الامور الغير متناهية على وجه البدلية يمكن كذلك تحقق
الامور الغير متناهية على وجه البدلية فيما قبله ممكن وجه لا يلزم الاحتياج الى الامور الغير المتناهية با
لفعل بل في امكان الامر واحد في كل زمان بعين آنين كما انه لانه يصح ان يكون الذيل بعد لا
غير متناهية ممكن على وجه البدلية في آن بعد ذلك الزمان نعم لو تصدى بجواب العناية لو دفع
المنع الاول لكان احسن كما لا يخفى قوله اعلم ان الاعداد الخ في الحاشية المقصود دفع
ما يتراءى اولا وده توجيه ان العلم سواء كان عبارة عن زوال الغير والا لا يتحقق عن لزوم
الادراكات الغير المتناهية بالفعل فيما الاعداد على تقدير كونها غير متناهية
بالفعل يكون الادراكات ايضا غير متناهية لكن العلم على حسب المعلوم ومن شرط القياس
الاستثنائي ان يكون التالي لازما للمقدم بخصوصه لا لنقيضه ايضا حتى ينتج استثناء نقيض التالي
لرفع المقدم بخصوصه فانتج الدليل الذي ذكره المحشي على هيئة الاستثنائي المطلق
في جزء المنع والدفع مستغن عن الشرح قوله بمعنى انها الخ الخير لا امور فقط قوله موجودة
بالفعل لا الى النهاية قوله في الحاشية والعلل تقدير تقدمها الخ لم لا يجوز ان يكون
وجود العقل بالهيولاني متقدما بحدوث النفس كما سبق بالمعنى الاول لم الانتزاع الا
الصور الغير المتناهية لا تصور الا في الآنات الغير المتناهية قوله فعدم تناهيها
بالمعنى الثاني قيل معناه فعدم تناهيها بالمعنى الثاني ايضا ممكن لعدم اختصاص القا
بحسب الامور الانتزاعية كالحوادث اليومية ولا يبعد ان يقال المراد من الموجودة
تنافي في قوله لانه من الامور الغير الموجودات المتعاقبة للمواخات بينه بينها وبين الا

مور الاعتبارية الانتزاعية قوله ولعل هو الاول في الحاشية فيه تنبيه على عدم مطابقة المثال

على الممثل له اذ عدم تناهيه بمعنى الشايع والافلا ينفع وان تحمل لغرض ان اللاتناهي

قليل الجدوى قوله لان العدد من امور الخ في الحاشية لان العشرة مثلا يصدق على نفسها فتكون

عشرة عشرة وكذا عشر عشرات يعني ان لعشرة مثلا نوع واحد له افراد كعشر رجال وعش

ها الكلي يصدق على واحد من افراده صدق على كثيرين ويصح اضافة اليهما لكن

الى عشرة رجال باعتبار جزءه واحاده فيعني عشرة عشرة رجال عشرة احاد عشرة ر

جال بخلاف عشرة عشرة رجال فالعشرة اذا اخذ من حيث هو يصدق على عشر رجال

وعشرات بالمواطاة على انه عين حقيقة واذا اخذ من حيث اضافة اليه حتى يصح

لعشرة يصدق عليه بالاشتقاق على انه خارج عن حقيقة فيلزم ان يكون افراد العشرة مثلا

مما يتكرر نوعه اي يصدق على اي فرد فرض منه موجود تارة على انه عين حقيقة

وتارة على انه وصف عارض له كما في الحاشية الحاشية فانهم فانه دقيق قوله في الحاشية

كلما يتكرر نوعه الاشتقاقي بل اعم منه حيث لا يتجاوز الاتية لانه كلما يتكرر لوجهين وان كان

عاليا فهو امر اعتباري بالدليل المذكور بخلاف ما يتكرر عرضه بان يتحقق نحو فر

ده مرتين مرة بان يحمل عليها مواطاة ومرة بان يحمل عليها اشتقاقا كالوجود على

تقدير عرضية للموجود الخارجية فانه يجوز ان يكون امرا عينيا لجواز اختلاف في

افراده فافهم قوله فيها وتارة وصفا عارضا اي بعد اضافة الى ذلك الفرد حتى يص

خص خارجة عنه عارض له ولما كونه عين حقيقة فباعتبار اخذه من حيث هو

فالذاتية والعرضية باعتبارين ولا غائلة فيه كوجود زيد مثلا فان الوجود من

حيث هو عين حقيقة ومن حيث اضافة اليه اي وجود زيد خارج عنه وعارض

نحو بهذه الاضافة عنه وان كانت الاضافة الى زيد داخلة فيه فافهم قوله فيها كالقدم فا

نه لو وجد فرد منه لا يتصف بقدمه فان حدوثه يوجب حدوث موصوف وحيث على الباقي

قوله فيها فان الامكان مثلا لو لم يكن امرا اعتباريا بل يكون موجودا في الخارج يتصف بالامكا

نه فيه لكونه مما يتكرر نوعه وذلك الامكان ايضا يكون موجودا في الخارج فيتصف

بامكانه وهكذا الى لا نهاية فيلزم التسلسل في الامور العينية قوله لانه مركب من

الاحاد يدل عليه عبارة خلاصة الحساب الخ حيث قال والحق ان الواحد

ليس بعدد وان تالفت منه الاعداد قوله والعدد محمول الخ لاتحاده مع المعدود في

الوجود كما تحمل المشتقات على موصوفاتها والتباين بين المعقولات لا ينافي صدق

احدهما بالعرض على ما يصدق عليه الاخر بالذات كما صرح به بعض الاذكياء

والمحمولات سواء اعتبر فيها الجزء الصوري اولا ليست على هذه الصفة فمعنى المحمول

غير محمول قوله والواحد الخ والمشتقات امر اعتباري قوله ليس بخلي طاهره حيث

اراد بوجوده في الاشيا وجوده لنفس الامري لمنشاء انتزاعها وهي المعلو

دات لا الخارجي فجيد عنها كما هو المتبادر منه بقرينة قريبة قوله يشيع بعد بها الظا

د منه نفي مطلق الوجود عن الخارج قوله وحي ترتيبها الخ لما استوجب كونها

على زوالا تحقق امور الغير المتناهية فيما وان تبين بطلانها في الحكم مطلق بل الثا

لثة مرتبة متسقا بعضها للتقدم وبعضها للتأخر تصدى للفرق بعو

وتلك الامور الانتزاعية الترتيب بينها فلو حمل قوله هذا على الظاهر حتى يكون

المدعي اثبات الترتيب بينها من جهة نفسها لكفى في اثباته ان يقال يجوز ان

يكون تلك الامور اعدادا مثلا والعدد الاكثر مستلزم للعدد الاقل ويتقدم

عليه بالاعتبار

باقي المقدمات فلا بد من تقدير المضاف وهو الاعدام فيصح منطوق كلامه اثبات الترتيب

بين تلك الامور من جهة اعدامها المتأخرة عن وجود تمامها لبطال تلك الاعدام

عدامه اولا وبالذات والامور بأسرها بالعرض ولا يخفى انه لا يحصل الا بذكر جميع ما ذكر

متأخر عن عنان العناية الى هذا لان استلزام كون المعلول ذا الا لا تناهي في نفسه التسع

لما في غيره فافهم قوله كذا العقل آه اذ الملزوم متقدم بالماهية على اللازم قوله في الحاشية واستدلوا

عليها بانه آه بانه يمكن تصور العشرة مع الغفلة عن هذه الاعداد قوله فيها لزم التر

جيح فلا يرجح اي في حكم العقل بتركيبها من ثلثة ثلثة لا من اربعة واثنين اذ العقل لا يفرق بينهما

في حصول الستة بهما فلا بد من مرجح يرجح احدهما للتقويم عنده فلا يرد ان يقوم حقيقة

شيء بشيء دون امر لا يحتاج الى مرجح ضرورة ان الجعل لا يتخلل بين ذاته وذاتياته لا نطرح انما

لا بد منه بحكم العقل بتقومه به دون غيره لا التقوم به في الواقع ورد بان الجعل الوحدات

ليس اولى من تلك الاعداد اذ الاستعمال لا يوجب الاولوية والا لزم ان يكون تركيب السرير

من العناصر اولى من تركيبه من الخشبة المخصوصة والتي يكون كذلك اذ لان الاعداد المحض

الوحدات وعلى التسليم فالاولوية الاتية لا توجب حكم العقل وجزمه بان التقويم في الواقع

بالمرجح لا بالمرجوح كما لا يخفى فافهم قوله فيها لزم استغناء آه سواء كان تقومها بالكل في الحل

اسبيل البدلية او على سبيل الاجتماع وهو بوارث ان يكون النسبة بينهما نسبة الامكان

والضرورة تشهد بالضرورة والايراد بان كل متقوم باعتبار القدر المشترك بين الاحاد

بخصوصها والاستغناء عنها انما هو باعتبار الثاني دون الاول مندفع بان العدد

المشترك بينها الذي ينبغي تقويم الستة هو الواحدات فهم تسليم المطلوب

قوله فيها لا يخفى ان آه اذ على تقدير تركيبه من العدد الذي تحته ليست فيه احتمالات

ثلثة المنبه المذكور في الحاشية لا يجري ...

٣٣

كثيرة حتى يلزم ترجيح بلا مرجح والاستغناء بل المحصة في اثنين وواحد قوله فيها اشل على الم

كب من المقولتين ان الوحدة ليست مقولة ولا مما يصدق عليه المقولة كما صرح به الشيخ في ا

لشفاء قوله باستعمال العدد آه كما مر عمومه بعض اهل الظاهر ظنا منهم انه لو لم يكن له جزء

صوري بل كان عبارة عن الوحدات المحضة يصدق عليه الوحدة بناء على ما تقرر من ان

الكلي كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثير منه وما يصدق عليه الوحدة لا يصدق

عليه العدد لما مر من ان الوحدة ليست من المقولات تسعة شيء منه مقولة الكم والعدد

من مقولة الكم اما على تقدير اشتماله على الجزء الصوري فلا نفي منه اذ ليس جزء الوحدة لا

يلزمه صدق الوحدة عليه والجواب منع استحالة صدق المتباينين على الشيء الواحد بصدق كثير

وصدق الوحدة على ما صدق عليه العدد كذلك قوله واما منع انتفاء الجزء آه وهو لي اهل ا

تحقيق ويمكن استدلال عليه بانا نتصور العدد مع الغفلة عن الجزء الصوري وشان

الذاتي ان لا يغفل عنه قوله اذ العدد ح لو تم الترجيح بلا مرجح والاستغناء عما لا يستغنى عنه اذ ليس

ليست مناسبة مع اربعة واثنين او خمسة وواحدة والنسبة عليه البواقي قوله من حيث انها معه

وصف آه حيثية تقييدية معتبرة في العنوان فقط والا لزم خلاف المفروض والغرض بعادام

عقل اولا فتعلم قوله حقيقة محصلة اي مترتبة عليه الاثار بني سوي مجموع اثار الاجزاء الكو

من مقولة الكم وغيره تركيب دخوله في العدد آه اني احتاج الى هذه المقدمة ليظهر انه لا يلزم

حمل ... محض الوحدات على العدد من حيث انها معروضة للهيئة الوحدانية لئلا يلزم حمله

المنع على قوله ان العدد في محض الوحدات اذ ح لا معنى لقوله فدخول الوحدات آه

فان الاستلزام المحال لما يشهد به الوجدان فضلا عن الكفية فافهم قوله يلزمه دخول اه انه

يكون تقييد دخولها فيه ابتدأ و بعضه فلزم الاستغناء عما لا يستغنى عنه قوله من الوحدات الثلثة

اي من اخذ وحدة مع وحدة اخرى من الوحدات الثلثة من حيث انها
معروضة للهيئة الاجتماعية قوله اجزاء لضرورة دخول وحدة مع وحدة
لا مع تلك الهيئة في الثلثة وقد فرض الاستلزام دخولهما مع تلك الهيئة لكن ا
لاول وحدة لا يستوجب تركيب الثلثة من الاجزاء الغير المتناهية ان الوحدة
مع وحدة بدون تلك الهيئة لا يغاير ذلك الوحدة مع وحدة الاخرى كما ان
المعتبر في الثلثة مطلق الوحدة فافهم قوله في الحاشية والقول بجزئية مجموع دون
مجموع او مجموعات دون مجموعات ترجيح بلا مرجح اي بعد القول باستلزام دخول
الوحدة بدون تلك الهيئة دخولها مع تلك الهيئة فلا يرد انه لم لا يجوز ان يكون
المرجح هو ان المجموعات الحاصلة سوى المجموعات الثلثة الحاصلة من الوحدات الثلثة
اعتبارية محضة قوله بل نقول على تقدير آه يعني لو سلم قوله العدد هو محض الوحدات
اي كثرة من حيث انها كثرة بان لا يكون الهيئة داخلة فيها ولا عارضة لها فلا
نسلم قوله فدخول الوحدات فيه بعينه دخول الاعداد فيه اذ دخول الوحدات فيه
لا يستلزم تعلق حكم واحد متخصص لها الا دخول المضاف الى الوحدات بالاشياء الكثرة
من حيث انها كثيرة لا الوحدات من حيث انها كثيرة يرجع الى دخول كل وحدة وحدة
لا الى دخول الوحدات من حيث انها كثيرة وفرق ما بين كل واحد واحد وحدات والو
حدات من حيث انها كثيرة فان من الاحكام يصح اسنادها الى كل وحدة و
حدة دون الوحدات لا الدخول في باب ضيق يصح اسنادها الى كل وحدة وحدة
من عشرين رجلا مثلا لا الى كثرتها من حيث هي كذلك فلا نسلم الاستلزام بين د
خولهما لكن فضلا عن العينية قوله ولما حققها من ان العدد ليس جزءا للعدد

مطلقا

مطلقا قوله متوقف على هذا المجموع آه لكونه جزءا منه قوله او غير مشتمل عليه سواء
كان هيئة العروض اي غير معتبر فيه اولا في الحاشية واعتبر معها الهيئة آه فلا وجه
للجزئية اصلا نعم لو كان حقيقة محض الوحدات لكان لها وجه ظاهر قوله تحقق
مجموعها اي مجموع الاحاد المنضمة مع الاحاد من حيث انها معروضة للهيئة الوحد
انية وهو صالح لان تنتزع عنها ان عروض هذه الهيئة لها عروض انتزاعي فليس
في نفس الامر الا الكثرة وحدانية ثم العقل يجد بعد التحليل ينتزع عنها هذه الهيئة
و الا فلا يمكن ان تعرض الكثرة المحضة ضرورة استلزام تعدد المعروض تعدد
العارض كذا في بعض تعليقاته قوله ليست عدم العلة الغير آه وعدم الاول
اي الجزء عدم العلة المعينة فان عدم الشرط يصدق عليه عدم العلة ولا يصدق
عليه عدم الاخر فكيف يثبت الترتيب بالعلية والمعلولية فيتم بعينها الظاهر ان
الفاء للتعليل فلا بد ان ينضم مع الدليل بشهادة الوجدان لينقطع البحث
ولو ازيد لانه اذا فرض عدم العلة التامة لزم انعدام المعلول لها وذا لا يكون
الا بانعدام احد اجزائها بعينه او لا بعينه قوله فعدم الشرط اي لما لم تكن عدم الاجزاء
مع كونها ما يتوقف عليه المعلول في قوامه مما يتوقف عليه عدم المعلول فعدم ا
لشرط الذي يتوقف عليه المعلول لا في قوامه لا يكون بطريق اولى قوله بل هو
[illegible] غير لازم لجواز عدم العلة التامة مع وجود الشرط قوله يعني احادها
اراد بالاحاد مرتبة الكثرة المحضة وبالمركب مرتبة الكثرة المعتبر فيه الهيئة عروضا
او دخولا قوله لانها جملة يعني بعد تمهيد مقدمة ان العلة التامة عبارة
عن جملة ما يتوقف عليه من العلل الناقصة بحيث لا يشذ منها شيء نقول يصدق

قوله لو كانت العلة التامة بجميع المركبة منها عن جملة ما يتوقف عليه من العلل
الناقصة وبعضها منها لكانت علة التامة جزءا لنفسها بالضرورة لكنها
من جملة ما يتوقف عليه لانها ح معنى من بكثرة العلل الناقصة المتوقف عليها
المعلول بتوقفات كثيرة وقد فرض جميع الخ لكونها علة بمعنى ما يتوقف عليه
الشي مما يتوقف عليه المعلول فصارت علة الناقصة لانها بعض ما يتوقف عليه
سواء نظر وجود المعلول بعدها الى امر آخر ولا والا لزم ان يكون العلة الا
ناقصة وتكون منحصرة فيها في جزء نفسها ولا حد ان يعارض بالقلب بان العلة
التامة جميع المجموع العلل الناقصة وكثرتها لو كانت هي الخ من جملة ما يتوقف عليه
لزم ان يكون جزء نفسها لكنها من جملة ما يتوقف عليه لانها مع مغايرة لكل واحد واحد
حد مما يتوقف عليه وقد فرضت هي الخ مما يتوقف عليه الى اخر ما ذكروا والجواب
ان الكثرة انما يتوقف عليه المعلول بتوقف الكثرة بتوقفها غير لتوقف لا واحد واحد
منها فلا يكون لبعض ما يتوقف عليه بخلاف المركب تامل قوله ولهذا اي ولان العلة
التامة هو الجموع العلل الناقصة بجميع احادها وكثرتها والحكم الواحد لا يصح ان
يكون يتعلق بالاشياء الكثيرة من حيث انها الكثيرة فعدم العلة التامة راجع الى
عدم كل واحد واحد كما ان وجودها راجعة الى وجود كل واحد واحد فعلى هذا الا
يرد انه اذا فرض عدم واحد من الكثرة المعينة لابد ان يصدق قولنا الكثرة معدوم
والا لزم اجتماع النقيضين لو صدق قولنا الكثرة موجودة لاقتضائه وجود ما فر
ض معدوما وارتفاع النقيضين لو لم يصدق الخ لكونهما متناقضين لان قولنا
كثرة موجودة قضية بجملة راجعة الى قضايا منفصلة متعددة اي هذا موجود

وهذا

وهذا موجود وكذا قولنا الكثرة معدوم اي هذا معدوم وهذا معدوم فالقضية
الموجبة التي موضعها ذا الكل الواحد الذي فرض معدوما كاذبة ونقيضها صادقة
والقضايا الباقية بالعكس بخلاف المركب فانه امر واحد وعدمه راجع الى عدم
اجزائه هذا ما عندي في حل هذا المقام وقد تحير فيه كثير من العلماء قوله في الحاشية
اذ آه يرد عليه انه قد سبق منه الخ ان عدم المعلول معلول العدم علة ما و
ليس معنى التاثير ذاتيه على هذا اللهم الا ان يقال المراد تاثير العلة المعينة كما حقق
آنفا بل يكون آه كناية عن عدم علة ما قوله من الاعداد المعدومة اي وقت
الانتزاع وكذا المراد بقوله بعد هذا المنشاء انتزاعها ليس كذلك قوله ومعنى استلزم
آه دفع لما عسى ان يتوهم انه لو كان تلك العدمات امورا انتزاعية فالاستلزام بين
عدم الاقل وعدم الاكثر انما يتصور اذ لان بين انتزاعهما الخ استلزم لعدم
تحققها بدون انتزاعهما انا قد نتصور عدم الثلثة مع الغفلة عن عدم الاربعة
قوله فلا يكون تلك آه في تبين بطلانها باجراء البراهين المنهضة لابطال التسلسل
قوله فان تبين المقصود آه حاصله ان المقصود من اثبات اللاتناهي في تلك ا
لعدمات اجراء البرهان التطبيق مثلا فيها لتبين بطلانها بان يقال لو كانت
سلسلة تلك العدمات موجودة مرتبة غير متناهية فرضنا لها مبدءا وهو آ
في المرتبة الاولى وبعده ب في المرتبة الثانية وبعده ج في المرتبة الثالثة وهكذا
الى غير نهاية ثم فرضنا سلسلة اخرى في نفس تلك السلسلة مبدءها من ب فنقول
كما ان بازاء كل مرتبة معينة من مبدأ الكبرى يعني آ مبدء الصغرى اعني ب كك بازاء الثانية
الكبرى اعني ثانية الصغرى اعني ج الى ما لا يتناهى فان كانت بازاء كل مرتبة معينة من الكبرى

مرتبة معينة من الصغرى لزم مساواة الناقص مع الزائد والا فيكون من الكبرى مرتبة
ليست في الصغرى بازائها مثلها وذلك في جانب عدم النهاية لاستواء المبدء واستفهام
لا وسط لها فيكون الصغرى منقطعة ومتناهية وكذا الكبرى لكونها زائدة عليها بو
حدة ولا يمكن ان لا يكون الامور الانتزاعية لا تتميع ذلك كيف وقد قالوا ان التطبيق كما يجري
في اجزائها المقدارية نفرضها مع انها وهمية غير موجودة في الجسم المتصل الغير المتناهي
المقدار بعد تعين المبدء تاب في السلسلة الكبرى والصغرى بلا فرض قطعات متناهية
متساوية كذلك يجري في اجزائها المقدارية نفرضها مع انها وهمية غير موجودة با
لفعل والا لزم ان يكون الجسم المتصل المتناهي المقدار القابل لانقسامات الا متناهية
الذي هو بعض من الجسم الغير المتناهي المقدار مركبا من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل
لضرورة استلزام وهمية جميع اجزاء الكل فعلية اجزاء بعضها وهو باطل لكونها
مفضيا الى عدم تناهي المقدار قوله لان اجزاء المقدارية اي التي تحصل بها تقدير
الجسم كالنصف والثلث والربع وهكذا الا الى نهاية يتقوم ويتحصل حقيقة الكلية
كالهيولى والصورة لجسم كلانه اونوعية فان الاولى في الجسم المتصل المتناهي غير متنا
هية بالقوة عند الحكماء او بالفعل عند انقسام متناهية بالقوة عند محمد بن عبد الكريم
تمانية وبالفعل عند المتكلمين واما الثانية فلا يجامع وزعم الاربعة عند احد قوله
في الجسم المتصل الغير المتناهية اه صفة للجسم المتصل بتاويل الجسمية ويؤيده ما في بعض نسخ
بلا المتناهي المقدار بلا تاويل ولا يجوز ان يكون صفة الاجزاء لان التطبيق لا يجري في الاجزاء
الغير المتناهية للجسم المتصل المتناهي المقدار لانها بالنقول الاحد متناه والقول
بجريانه بعد خروجها غير متناهي من القوة الى الفعل في الاجزاء الغير المتناهية لا يلائم

ثم

ثم الجواب كما لا يخفى على من له ادنى مسكة في المقام كلام لغير موضعه قوله فلمن الا
جزاء اه حاصله ان الذي لابد بجريانه كون ما يجري فيه موجودة بالفعل غير متناهية في نفس
مر اما بنفسها او بمنشاء انتزاعها حتى يظهر بطلانها في الاجزاء المقدارية
للجسم الغير المتناهية المقدار وان لم يكن موجودة بنفسها لكنها موجودة بمنشاء
انتزاعها فيجري فيها البرهان فتأمل واما تلك العدميات فليست غير متناهية
بالفعل بنفسها ولا بمنشاء انتزاعها ولا يجري فيها البرهان لا فتأمل قوله في الخارج
او موجود بوجود واحد اه واني هو وجود داعم كما يظهر بالتأمل فابتداء احتمال
اخر غير سديد فافهم قوله فيها تثبت انها موجودة اه يعني ان الكل له وجود خارجي
محض بحيث يصح منه انتزاع الاجزاء بضرب من التحليل وكون الكل على هذه ا
لحيثية هو وجود وهو الاجزاء وهذا القدر من الثنى ولا يوجب الحمل بينها وبين
الكل حتى يلزم ان يصح قولنا وجود هذه الذراع وزراعان كذا في بعض حواشيه
واما المشتقات على موصوفاتها فليس هذا القدر بل الارتباط زائد بالسطح
عليه يدرك بالبداهة فيهادون فيما نحن فيه وفي المبادي ولا طاقة لنا على تقرير
المانع كما قالوا في الحلول فلا يرد انه عند الموجه المشتق بجعل البسط ينتزع من
الموصوف وله وجود خارجي محض وكونه بحيث يصح الانتزاع عنه وجود في المشتق ومنشأ
صحة الحمل بينهما فلم لا يكون مثاله فيما نحن فيه بعدم المفارقة فافهم قوله فيها ا
لامتداد واحد اي حقيقة واحدة متعددة بامتداد واحد قوله فيها كيف والو
جود اه يعني ان الوجود ليس حقيقة الا المعنى المصدري الانتزاعي الذي ليس له افراد

سوى المحصص كما مر فما ط تعدده وتكثره التي بمقدار المضاف اليه والحصة

فلو كانت الاجزاء الموجودة المضاف اليها الوجود حقائق مختلفة حال

وجودها اليه وجودات مختلفة فلا منع الاتحاد بينهما في الوجود فهنا

شئ منهم يقولون ان الاتحاد في الوجود فرع الاتحاد في الحقيقة على وفقه وفي هذا

المقام تفصيل وتحقيق ليس هذا موضعه قوله فيهما قال بينهما اه المقصود من

نقل كلامه الاستشهاد على كون الاجزاء التحليلية حقائق مختلفة مع قطع النظر

عن كونه منافيا لوحدة الوجود ينافي وحدة الاتصال بينهما اي كونهما مشتركة

الحدود قوله فيما تحقق في الاجزاء سواء كان تحليليا او غير التحليلي فتخصيص التحليلية

ليس على ما ينبغي قوله يجري في اعدام آه تخصيص اعدام الاعداد لاتصافها بالكثيرية والاقلية

بالذات واما المعدودات فبواسطتها قوله فلا برد اه فلو ترك لفظ العدد والاعداد

في البيان لم اصلا قوله فجوز ان يكون فلا يثبت الترتيب بين تلك الامور لا من جهة

نفسها ولا من جهة الاعدام الاخر لعدم تحقق العدد الاكثر والاقل فيها قوله

والاستدلال عليه آه الا بالدليل ما هو اخص منه ومن تنبيه على طريق عموم المجاز فان

الدليل مختص بالنظريات لا تنبيه بالبديهيات في الحاشية لا يلزم ان يكون مرتبة عليه

لا يترتب الا على ما يمتنع بدونه كما صرح في موضع آخر قوله الا حصول واحد لما مر من ان تعدد

المعنى المصدري منوط بتعدد ما يضاف اليه وما يوصف به واذ ليس تحليل قوله الا الشهر

آه ولما مر من امتناع استواء حال العلم وما قبله فافهم وتذكر قوله فان قلت آه يعني

انا لا نسلم ان بطلان كون الادراك انتقاشا يكفي بل يستوجب ان يكون امر موجود قائما

بالنفس

وقائما بالنفس مطابق للمعلوم كما زعم المصدق من انه يجوز ان يكون اضافة كما يراه

جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني والامام قائل به فعلى هذا المراد

بقوله الامر العقلي الا الحاصل للعقل سواء كان على وجه الحلول والقيام

به اولا قوله قلت العلم يستدعي آه فيما افاد بعض الاعاظم انه لو اراد بها

بالمطابقة التوافق بالكنه فلا نسلم فيما هو بصدده وان اراد بها المطابقة

في الماهية فهم عند هؤلاء ولا يجدي شهادة الوجدان بل لا بد من اقامة

البرهان قوله فلا مجال آه اي في الجواب عن سؤال المصدق بقوله فان قلت قوله فيه

في الذهن آه لا يخفى عليك ان هذا الكلام يتم الزاما على المتكلمين لا تحقيق فان

الاحتمال ان يكون العلم عبارة عن النسبة حاصلة في العقل كما هو مزعوم

الامام والاتي ببطلانه يهد ولا امام كما زعم منه ان العلم المتصف بالمطابقة واللا

مطابقة والنسبة ليست كذلك الا نحو قد ان اتصاف العلم بالمطابقة بالمعنى الذي يجري

فيها في حيز الخفاء قوله قوله في بعض المدارك العالية وهي مدارك المعقول المجردات

والاجسام العلوية وذلك يتحقق لا ينافي مذهب المتكلمين ولا مذهبا

قوله لو عدمت آه فيه انه لما لا يجوز ان يكون محال الآخر وهو عدم

النفس قوله فان المنافقة آه في الازمنة المذكورة ووجه ما في الحاشية

بقوله ولقائل ان يقول آه قوله فالمراد بحصول الصورة آه يعني ان حكم على

الحاصل المطابق للمعلوم لا يتم التقريب بان المراد بحصول الصورة الذي

ادعى اولا انه العلم المتحدد الذي هو المراد القسم يدل على ان المراد به الصورة

حاصلة لانحصار المطابقة للمعلوم فيه وعلى ان مراد القسم حقيقة بحث المطابقة

اولا بل القوم هي دون هو كما نبه سابق بهذا آخر ما

تمت تمام شد بدست خط احمد شاه ... في ...

یک شهر شاهی بسفند انه یک شهر شاهی صمغ عربی
یک شهر شاهی بنک یک شهر شاهی ماکیکنی یک تلنشای بل
بجهال ماسه افیون جیلا یک شهر شاهی دهن ذکنی جهار شهر شا
هی عسل این همه خوکقته بسفته بوده در عسل خلط کنند
بقدر نخود گوله بندد یک گوله بوقت خوفتن بخورد

۱۲

دلکو برزی قوبس بروکان همیان غ
فیه ابتهم برزی ازاحمف بسنخ بره
بنج نماز نشت د